ملخص الدراسات والبحوث الجامعية التي تم تطبيقها في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

إعداد

دائرة السياسات والتخطيط

وحدة التخطيط وتطوير الأداء المؤسسي

مايو-2023م

ملخص الدراسات والبحوث الجامعية التي تم تطبيقها في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

الإشراف والمراجعة والتقييم العام

محمود عودة سعيد

مدير دائرة السياسات والتخطيط

الإعداد والجمع والمتابعة الميدانية

د. أنس رياض لبد

الإعداد والتنسيق والتنظيم الهيكلي

إسماعيل جميل أبو عمشة

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- غزة

الموقع الإلكتروني||www.palwakf.ps

تليفون: 08- 2801820

فاكس: 08- 2801830

مايو – 2023م

جدول المحتويات

صفحة الإعداد 1

جدول المحتويات..... 2

الفصل الأول: الإطار العام لملخص الدراسات والبحوث 3

أولا: التقديم..... 3

ثانياً: المنهجية المستخدمة..... 4

ثالثاً: تصنيف الدراسات والبحوث حسب مجالات عمل الوزارة 5

رابعاً: تصنيف الدراسات والبحوث حسب جهة النشر 8

الفصل الثاني: دراسات وبحوث مجال الشأن الديني..... 9

الفصل الثالث: دراسات وبحوث مجال الشأن الوقفي 19

الفصل الرابع: دراسات وبحوث مجال الشأن المؤسسي..... 57

الفصل الخامس: دراسات وبحوث الدوائر والمؤسسات الحكومية..... 79

الفصل السادس 102

أولاً: الخاتمة..... 102

ثانياً: نتائج ملخص الدراسات والبحوث..... 102

ثالثاً: التوصيات المستقبلية..... 102

رابعاً: ملحق ملخص الدراسات والبحوث..... 103

الملاحق 104

الفصل الأول

الإطار العام لملخص الدراسات والبحوث

أولا: التقديم

تعتبر الدراسات والأبحاث العلمية عملية فكرية منظمة من أجل تقصي الحقائق حول عدد من القضايا أو المسائل بإتباع الطرق العلمية للوصول إلى حلول ملائمة أو نتائج دقيقة متعلقة بموضوع البحث العلمي، وذلك عن طريق عملية جمع البيانات بطريقة منظمة وموثوقة باستخدام الوسائل والإجراءات المعتمدة والقواعد العلمية لتفادي الأخطاء وإيجاد حلول مستقبلية لتطوير المعرفة العلمية.

من هذا المنطلق تعمل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية على تسهيل مهام الباحثين من الجامعات والمؤسسات والمراكز البحثية لإجراء بحوث علمية واقعية لتحقيق الشفافية والنزاهة والوضوح التام في الأداء، والاستفادة من نتائج وتوصيات البحوث المطبقة في الوزارة لضمان سلامة النشاط المؤسسي من خلال كشف نقاط القوة وتعزيزها، ومعالجة نقاط الضعف وفق إطار عملي يستند إلى اللوائح والأنظمة والقوانين والقرارات النافذة.

وحرصاً من وحدة التخطيط وتطوير الأداء المؤسسي على وضع خطط موضوعية ومعايير علمية للدراسات والبحوث تساهم في تطوير مجالات عمل الوزارة وتحسين الأداء بشكل مستمر، عملت الوحدة على جمع وإعداد وتنظيم بحوث الجامعات وفق خطة عمل ممنهجة، وذلك لتعزيز الكفاءة والفعالية والجودة في التوصل إلى ملخص عام يرتكز على أسس منطقية في تحليل أسباب الانحرافات في الأداء العام، وتقديم الحلول الملائمة لعدم تكرارها في المستقبل، وتقديم التوصيات اللازمة للتحسين والتطوير في الخدمات التي تقدمها الوزارة.

ويتمحور أهمية إعداد هذا الملخص حول جمع وترتيب الدراسات والبحوث من الجامعات والمجلات العلمية خلال الفترة 2005م-2022م وتصنيفها وفق مجالات عمل الوزارة خلال تلك الفترة؛ لتقديم النتائج والتوصيات البحثية لمتخذي القرار بموضوعية ومنهجية تتوافق مع الخطط والسياسات والأهداف المرسومة؛ للمساهمة في بناء عوامل القوة الداعمة، والتقدم نحو المستقبل بدقة وإعداد أكثر تميزاً.

وحدة التخطيط وتطوير الأداء المؤسسي

دائرة السياسات والتخطيط

ثانياً: المنهجية المستخدمة

1. تم الاعتماد في إعداد هذا الملخص على الدراســـات التي تم جمعها خلال الفترة 2005م-2022م بعد معالجتها وترتيبها وتصنيفها وفق معايير البحث العلمي السليمة، والأنظمة الضابطة لعمل قسم الدراسات في وحدة التخطيط وتطوير الأداء المؤسسي، وذلك على النحو التالي:

- تحديد مجالات العمل الخاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وهي مجال الشأن الديني، والشأن الوقفي، والشأن المؤسسي.
- جمع وإعداد البحوث والدراســـات المتعلقة بكل مجال من هذه المجالات، من مختلف المصـــادر مثل الجامعات، الدوريات العلمية.
- تصنيف وتحديد موضوعات البحوث والدراسات وفقًا لمجالات عمل الوزارة.
- تحليل ومراجعة هذه البحوث والدراســـات، وتقييم جودتها ومدى صـــلتها بمجالات العمل الخاصـــة بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
- تصميم بطاقة الدراسة: وتحتوي على (اسم الباحث، نوع البحث، جهة النشر، سنة النشر، رمز الدراسة- وهو رمز مرجعي للدراسة خاص بوحدة التخطيط لتوثيق عملية الحفظ والتصنيف.
- تلخيص محتوى كل بحث أو دراسة، وتسليط الضوء على النتائج الرئيسية والتوصيات.
- تحديد الأنماط والاتجاهات العامة التي تظهر من هذه البحوث والدراســات، وتحليل ما إذا كانت تشــير إلى نقاط قوة أو ضعف في أداء الوزارة.
- تقديم التوصـيات اللازمة لتعزيز أداء الوزارة وتحسـين خدماتها، والمسـاهمة في توجيه البحث العلمي لتطوير مجالات العمل الخاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
- إعداد الملخص النهائي الذي يتضـمن جميع النتائج والتوصـيات، وتصـميمه بشـكل مناسـب لتوثيق البحوث والدراسات التي تم تطبيقها في الوزارة.

2. تم تقسيم تقرير ملخص الدراسات والبحوث إلى عدة فصول حيث تناول الفصل الأول الإطار العام لملخص الدراسات، بينما تناول الفصل الثاني دراسات وبحوث مجال الشأن الديني، وتناول الفصل الثالث دراسات وبحوث مجال الشأن الوقفي، وتعرض الفصل الرابع لدراسات وبحوث مجال الشأن المؤسسي، وتضمن الفصل الخامس دراسات وبحوث الوزارات والمؤسسات الحكومية ومن ضمنها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بينما عرض الفصل السادس خاتمة للدراسات والبحوث ونتائج وتوصيات للملخص بشكل عام.
3. سيتم إعداد ملحق لملخص الدراسات والبحوث يتضمن خطة منهجية لمناقشة وتنفيذ التوصيات وفق مجموعة من المقاييس التي يجب أن تتوافر في والبحوث ذات الجدوى.

ثالثاً: تصنيف الدراسات والبحوث حسب مجالات عمل الوزارة

رمز البحث/ الدراسة	المجال	اسم الباحث	جهة النشر	نوع الدراسة	سنة النشر	رقم الصفحة
relig-iug-m-01	المجال الديني	نادية خميس شحادة أبو دية	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2016م	11
relig-aqsa-s-02		محمد اسعيد العمور، عصام صبحي شرير	جامعة الأقصى	دراسة تأصيلية تحليلية	2018م	13
relig-azhar-m-03		إياد عبد الله زقوت	جامعة الأزهر	ماجستير	2013م	16
wakf-iug-m-01	المجال الوقفي	أنوار محمود أبو ضباع	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2014م	22
wakf-iug-m-02		أيمن اسماعيل أحمد أبو دقة	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2020م	27
wakf-iug-m-03		بهاء الدين عبد الخالق بكر	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2009م	30
wakf-iug-m-04		عبد المنعم محمد عطا الدبور	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2018م	34
wakf-iug-s-05		أ.د. سالم عبد الله حلس و أ. بهاء الدين عبد الخالق بكر	الجامعة الاسلامية	دراسة	2011م	37
wakf-iug-m-06		عبد القادر عبد الله حسين الحواجري	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2015م	40
wakf-iug-m-07		فادي فتحي الأشرم	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2019م	42

رمز البحث/ الدراسة	المجال	اسم الباحث	جهة النشر	نوع الدراسة	سنة النشر	رقم الصفحة
wakf-iug-m-08		ماهر أحمد عبد المجيد يعقوب	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2021م	44
wakf-iug-m-09		مجدولين يوسف سعيد أبو لولي	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2020م	46
wakf-iug-m-10		معتز محمد مصبح	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2013م	49
wakf-iug-m-11		يحيى نصر حمودة الدلو	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2009م	50
wakf-pal-s-12		زياد جلال الدماغ	جامعة فلسطين	دراسة	2015م	53
wakf-cu-m-13		ياسين هشام ياسين عبد اللطيف	جامعة القاهرة	ماجستير	2014م	55
inst-aqsa-m-01	المجال المؤسسي	وفاء محمد حميد	جامعة الأقصى	ماجستير	2014م	60
inst-aqsa-m-02		صابرين محمد أبو مصطفى	جامعة الأقصى	ماجستير	2021م	64
inst-aqsa-m-03		محمود عودة عبد الله سعيد	جامعة الأقصى	ماجستير	2017م	66
inst-afaq-s-04		د. محمد مصطفى أبو مصطفى، أ. محمود عودة عبد الله سعيد	مجلة آفاق	دراسة	2020م	69
inst-iug-m-05		مازن عبيد مسلم النجار	الجامعة الإسلامية	ماجستير	2014م	71
inst-aqsa-m-06		وفا محمود محمد عياد	جامعة الأقصى	ماجستير	2019م	73

رمز البحث/ الدراسة	المجال	اسم الباحث	جهة النشر	نوع الدراسة	سنة النشر	رقم الصفحة
inst-s-07		وفا محمود محمد عياد	جامعة القرآن، السودان	دراسة	2022م	75
inst-aqsa-m-08		حسام جمال أبو هاشم	جامعة الأقصى	ماجستير	2018م	77
gov-aqsa-m-01	دراسات الدوائر والمؤسسات الحكومية	مؤيد علي أبو عفش	جامعة الأقصى	ماجستير	2014م	82
gov-aqsa-m-02		محمد عبد الله أبو زايد	جامعة الأقصى	ماجستير	2015م	84
gov-aqsa-m-03		نضال سلام بدر	جامعة الأقصى	ماجستير	2016م	86
gov-aqsa-m-04		أريج محمد رمضان قويدر	جامعة الأقصى	ماجستير	2017م	88
gov-pal-s-05		مؤمن خلف عبد الواحد	جامعة فلسطين	دراسة	2017م	90
gov-aqsa-m-06		سمير عبد الرازق مطير	جامعة الأقصى	ماجستير	2013م	92
gov -aqsa-m-07		محمد حمدي محمود الشاعر	جامعة الأقصى	ماجستير	2018م	94
gov -aqsa-m-08		رزق حمدي الحلو	جامعة الأقصى	ماجستير	2017م	96
gov -aqsa-m-09		حسام سالم السحباني	جامعة الأقصى	ماجستير	2016م	98
gov-aqsa-m-10		سماح جواد البواب	جامعة الأقصى	ماجستير	2015م	100

تصنيف الدراسات والبحوث حسب مجالات عمل الوزارة

رابعاً: تصنيف الدراسات والبحوث حسب جهة النشر

جهة النشر	الفترة الزمنية			المجموع
	2005م-2010م	2011م-2015م	2016م-2022م	
الجامعة الإسلامية	2	5	6	13
جامعة الأقصى	-	5	10	15
جامعة فلسطين	-	1	1	2
جامعة الأزهر	-	1	-	1
أخرى	-	1	2	3
المجموع	**2**	**13**	**19**	**34**

الفصل الثاني

دراسات وبحوث
مجال الشأن الديني

دراسات وبحوث مجال الشأن الديني

رمز البحث/ الدراسة	اسم الباحث	جهة النشر	نوع الدراسة	سنة النشر	عنوان الدراسة
relig-iug-m-01	نادية خميس شحادة أبو دية	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2016م	تصور مقترح لتطوير دور الداعيات بمحافظات غزة في تعزيز ممارسات تزكية النفس لدى الفتيات المسلمات في ضوء الفكر التربوي الإسلامي
relig-aqsa-s-02	محمد اسعيد العمور، عصام صبحي شرير	جامعة الأقصى	دراسة تأصيلية تحليلية	2018م	مشروعية الجمع بين قانوني الزكاة والضريبة في فلسطين
relig-azhar-m-03	إياد عبد الله زقوت	جامعة الأزهر	ماجستير	2013م	تقدير الذات وعلاقته بالأفكار العقلانية واللاعقلانية والمهارات الحياتية لدى الدعاة في محافظات غزة

عنوان الواسة

تصور مقترح لتطوير دور الداعيات بمحافظات غزة في تعزيز ممارسات تزكية النفس لدى الفتيات المسلمات في ضوء الفكر التربوي الإسلامي

اسم الباحث	نادية خميس شحادة أبو دية
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	الجامعة الإسلامية
سنة النشر	1437هـ – 2016م
رمز الدراسة	relig-iug-m-01

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة التي تحمل عنوان "تصور مقترح لتطوير دور الداعيات بمحافظات غزة إلى تعزيز ممارسات تزكية النفس لدى الفتيات المسلمات في ضوء الفكر التربوي الإسلامي" وتحديد دور الداعيات في تعزيز ممارسات تزكية النفس لدى الفتيات المسلمات في محافظات غزة، واقتراح تصور مقترح لتطوير هذا الدور.

وتنطلق الدراسة من فكرة أن الداعية تمثل شخصية مؤثرة ومهمة في المجتمع المسلم، وأن دورها يمتد إلى العديد من المجالات بما في ذلك تعزيز ممارسات تزكية النفس لدى الفتيات المسلمات، وتأتي أهمية هذا الدور من أن تزكية النفس هي مفهوم مهم في الفكر التربوي الإسلامي، وتعني تطوير النفس وتحسينها وتزكيتها وتنميتها.

وعلى الرغم من أن الدور الذي تلعبه الداعيات في تعزيز ممارسات تزكية النفس لدى الفتيات المسلمات قد يكون مهما، إلا أنه قد يواجه تحديات عديدة، مثل عدم وجود استراتيجيات محددة لتطوير هذا الدور، أو عدم وجود الدعم اللازم من المؤسسات المسؤولة عن هذا المجال.

أهم النتائج

1. يمكن للداعيات اللاتي يتمتعن بالمعرفة والخبرة الكافية في الفكر التربوي الإسلامي أن يسهمن بشكل كبير في تعزيز ممارسات تزكية النفس لدى الفتيات المسلمات في محافظات غزة.
2. يجب أن تتمتع الداعيات بمهارات التواصل الفعال والقدرة على التفاعل الإيجابي مع الفتيات المسلمات، وذلك لتحفيزهن على تبني ممارسات التزكية النفسية والدينية.
3. ينبغي تدريب الداعيات على استخدام أساليب وأدوات تدريسية حديثة ومناسبة لفئة الفتيات المسلمات.

أهم التوصيات

1. توعية الداعيات بأهمية الدور الدعوي المنوط بها لا سيما وأنه يقع على عاتقها مسؤولية تربية الفتيات المسلمات وتزكية نفوسهن.
2. ضرورة اعتناء الآباء بدورهم في رعاية وتنشئة الفتات تنشئة صالحه تعينها على مواكبة تطورات العصر دون أن تؤثر على خلقها ودينها.
3. استخدام الداعيات لأساليب تربوية متنوعة في تعزيز ممارسات تزكية النفس لدى الفتيات المسلمات بما يتلاءم مع الفروق الفردية بينهن.
4. تطوير خطاب الإعلام الإسلامي الموجه للفتاة المسلمة خلال عرض البرامج الهادفة لتعزيز تزكية النفس.
5. ضرورة احتواء المناهج الدراسية في مدارسنا على مفاهيم تزكية النفس الإنسانية ووسائل تزكيتها.
6. عقد الداعيات اجتماعات دورية لمناقشة ما يواجهن من صعوبات في مجال تعزيز ممارسات تزكية النفس لدى الفتيات المسلمات واقتراح وسائل للحد منها.
7. مبادرة الأسرة الفلسطينية إلى غرس العقيدة الإسلامية الصحيحة وتنمية مبادئ التقويم الذاتي ومجاهدة النفس لدى بناتهن.
8. تخصيص برامج إذاعية وتلفازية، تعالج موضوع تزكية النفس الطريقة شاملة من حيث المفهوم والوسائل.
9. تشجيع الفتيات المسلمات على حضور مجالس العلم وحفظ القرآن الكريم.
10. ضرورة اختيار الداعيات العاملات في وزارة الأوقاف والجمعيات الإسلامية وفق معايير الكفاءة والمؤهل العلمي.
11. تكريم الداعيات المجتهدات في مجال الدعوة إلى الله وتربية الفتيات المسلمات وتزكيتهن.

عنوان الواسة

مشروعية الجمع بين قانوني الزكاة والضريبة في فلسطين

اسم الباحث	محمد اسعيد العمور، عصام صبحي شرير
نوع البحث	دراسة تأصيلية تحليلية
جهة النشر	جامعة الأقصى
سنة النشر	2018م
رمز الدراسة	relig-aqsa-s-02

ملخص الدراسة

- إن الإســـلام العظيم باعتباره منهج حياة جاء لينظم حياة الناس، ويصـــلح معاشـــهم ومعادهم، ويحقق الوظيفة التي خلقوا من أجلها: العبودية لله _سبحانه وتعالى_ والاستخلاف في الأرض، ولكي تتحقق هذه الوظيفة لم يترك الإسلام مجالاً من مجالات الحياة إلا ونظمه، اقتصادياً كان أو اجتماعياً أو سياسياً.
- ومن أهم هذه الأنظمة والذي نحتاجه في زماننا هذا، النظام الاقتصـــادي، فهو يفرض نفســـه في الواقع المعاصر خصوصاً مع الأحداث المتسارعة، ليس بداية بالأزمة الاقتصادية العالمية، ولا نهاية بالثورات العربية والتي كانت شرارتها الأولى الظروف الاقتصادية.
- وفي هذا السياق فإن الإسلام يعتبر ركن الزكاة أساس النظام الاقتصادي، فهو الذي يسهم في حل كثير من المشـكلات الاقتصـادية فضـلاً عن تحقيق الرفاهية، لكنَّ النظم السـياسـية والإدارات الحديثة للدولة المعاصـرة لم تدعِ الزكاة وشـأنها، بل أوجدت رديفاً تسـتوفي بواسـطته جبايات مالية أسـمتها الضـرائب، وسنّت لها القوانين، فجرى الخلاف بين الفقهاء في فرضيتها وتكييفها في الواقع المعاصر.

ملخص الدراسة

- وفي نهاية الستينات وأوائل السبعينات من القرن الماضي نهضت مجموعة من العلماء بالبحث والدراسة، وفق رؤيا معاصرة للمعاملات المالية، فقدمت النظام الاقتصادي الإسلامي كنموذج يصلح أن يتعايش مع النظم الاقتصادية الموجودة، بل ويتفوق عليها في إنسانيته وعدالته ومرونته ومقاصده، مما دفع بعض الدول إلى إعادة النظر في تشريعاتها، فأقرّت القوانين التي توافق الشرع، وطال الأمر القوانين المتعلقة بالمعاملات المالية.
- وفي أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية نهضت السلطة التشريعية منذ إنشائها عام 1996م متمثلة في المجلس التشريعي الفلسطيني على استصدار قوانين جديدة لتنظيم مناحي الحياة السياسة، الاقتصادية، الاجتماعية واستكمالاً لدوره التشريعي قام المجلس عام 2008م بإقرار قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008م وجرت المحاولة لتطبيقه في عام 2013م، فأثيرت الإشكاليات حوله، وتعددت الآراء فيه.
- وفي هذا البحث تم تسليط الضوء على هذا القانون، من خلال بيان حقيقة الزكاة والضريبة، وأوجه التماثل والتباين بينهما، ثمَّ بيان آراء الفقهاء في حكم فرض الضريبة مع الزكاة، لنحاول في نهاية البحث أن نوفّق بين قانون الزكاة والضريبة في الواقع الفلسطيني المعاصر، وذلك من خلال بيان إمكانية التكامل والتنسيق بينهما، ونقترح حلولاً لعدد من الإشكاليات التي تثار حول هذا القانون.
- **أهمية البحث:** تكمن أهمية موضوع البحث ببيان حكم الشرع في فرض الضريبة مع الزكاة، ورسم الضوابط التي تقيد هذا الموضوع، والتوفيق بين قانوني الزكاة والضريبة في الواقع الفلسطيني المعاصر، وعرض الإشكاليات التي تواجه قانون الزكاة الفلسطيني والإجابة عنها.
- **أهداف البحث:** بيان رؤية المشرع الفلسطيني للعلاقة بين الزكاة والضريبة. • تلمس معوقات تطبيق قانون الزكاة الفلسطيني والنظر فيما يعترضه من إشكاليات. • المساهمة في إيجاد حلولا عملية ومرضية لمعوقات تنفيذ قانون الزكاة الفلسطيني.
- **مشكلة البحث:** حاول البحث النظر في موقف الشريعة الإسلامية من الجمع بين قانوني الزكاة والضريبة، وفي كون الضريبة المفروضة بديلاً عن الزكاة أم لا؟ وهل يمكن الجمع بينهما؟ ومدى إمكانية أن تسقط إحداهما الأخرى؟
- **منهج البحث:** اعتمد كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي معاً في تناول قانوني الزكاة والضريبة من خلال وصف حقيقتهما، وبيان الفروق بينهما، ثم استقراء قانون الزكاة من خلال عرض الإشكاليات التي فيه والإجابة عنها.

أهم النتائج

- تختلف الزكاة عن الضـريبة في عدة نقاط، وعند المقارنة بينهما يظهر أن مسـاحة الاختلاف أكبر بكثير من مساحة الاتفاق، من هنا لم يجز الفقهاء أجزاء الضريبة عن الزكاة.
- الراجح من أقوال الفقهاء أن فرض الضـريبة مع الزكاة جائز شرعاً، لكن هذا الجواز مقيد بجملة من الضـوابط والقيود.
- يمكن الجمع بين الضريبة والزكاة في الواقع الفلسطيني المعاصر، وفق منهج منشود بينا ملامحه.
- عدم وجود قرار سـياسـي بالتطبيق الجبري لاسـتيفاء الزكاة وفق الشـروط الشـرعية المعتبرة والمعلومة، وذلك لأكثر من سـبب منها: أن المجتمع الفلسـطيني مجتمع يعاني من الاحتلال، ومن الحصـار، ومن الانقسـام الجغرافي، ومن القطيعة السياسية بين مكونات المجتمع، مما يصعب مهمة اتخاذ مثل هذه القرارات.
- تعترض التطبيق جملة من المعيقات منها على سبيل الذكر لا الحصر:

1. عدم ترسخ ثقافة أن جباية الزكاة هي من مهام ولي الأمر (الحكومة) والتعامل مع المسألة على أنها علاقة خاصة بين صاحب المال المستحق فيه الزكاة وخالقه، وليس لأحد أن يراقب هذه العلاقة، أو يتدخل بها.
2. عدم وجود قرار سياسي بالتطبيق الجبري لاستيفاء الزكاة وفق الشروط الشرعية المعتبرة والمعلومة، وذلك لأكثر من سبب منها: أن المجتمع الفلسطيني مجتمع يعاني من الاحتلال، ومن الحصـار، ومن الانقسـام الجغرافي، ومن القطيعة السياسية بين مكونات المجتمع، مما يصعب مهمة اتخاذ مثل هذه القرارات.
3. الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها أغلب الشعب الفلسطيني حتى أنه موضع زكوات لدول أخرى، مما يجعل طرح التطبيق الجبري لقانون الزكاة تجديف معاكس للواقع المعاش.

أهم التوصيات

1. تثقيف المواطنين من خلال كل وسـائل الاتصـال المتاحة بأن جباية الزكاة من قبل الدولة أهم من جباية الضريبة ففيها مرضاتان مرضاة للرب ومرضاة للمواطنة الصالحة.
2. إيجاد آلية يقتنع من خلالها المواطن بضـرورة الالتزام بدفع الزكاة، وأن يطمئن للجهة التي تقوم بالجباية، وأن يكون إيجابياً في التعامل معها والالتزام بالإفصاح عما لديه من مال مستوجب الزكاة.
3. اقتراح أن يعطى الملتزم بدفع الزكاة ميزة على الممتنع من أدائها _ في حالة عدم الجبر على ذلك _ تسهيلات ضريبية وحكومية مما يغري الجميع بالالتزام.
4. إعادة النظر في بعض مواد قانون الزكاة الفلسـطيني والتي سـبق الإشـارة إليها، وإعداد مذكرة تفسـيرية من قبل اللجنة المشرعة لبعض مواد القانون.

عنوان الدراسة

تقدير الذات وعلاقته بالأفكار العقلانية واللاعقلانية والمهارات الحياتية لدى الدعاة في محافظات غزة

اسم الباحث	إياد عبد الله زقوت
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	جامعة الأزهر
سنة النشر	2013م
رمز الدراسة	relig-azhar-m-03

ملخص الدراسة

- هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين تقدير الذات والأفكار العقلانية واللاعقلانية والمهارات الحياتية لدى الدعاة من خطباء ووعاظ مكلفين وغير مكلفين من وزارة الأوقاف وغيرها تبعا للمتغيرات التصنيفية (الحالة الاجتماعية متزوج وغير متزوج، التصنيف الوظيفي، المؤهل العلمي، المستوى الاقتصادي، مكان السكن سنوات الخدمة).
- وقد استخدم الباحث لهذا مقياس تقدير الذات من إعداد أحمد صالح، ومقياس الأفكار العقلانية واللاعقلانية من إعداد سليمان الريحاني بعد تقنينها وعرضها على المحكمين، ومقياس أعده الباحث للمهارات الحياتية.
- واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واتبع الباحث الطريقة العشوائية والتي اشتملت على (124) داعية كعينة من أصل مجتمع دراسة (600) داعية من وزارة الأوقاف وغيرهم، وقام الباحث بإجراءات الصدق والثبات للمقاييس واستخدام عدة أساليب إحصائية من أهمها اختبار بيرسون وسبيرمان لإيجاد العلاقة بين تقدير الذات والأفكار العقلانية واللاعقلانية، وبين تقدير الذات والمهارات الحياتية تبعا للمتغيرات التصنيفية واختبار (t-test) لتوضيح الفروق وتحديد اتجاهها، وقد طبقت هذه الدراسة في العام الهجري (1435هـ) والعام الميلادي (2013م) باستخدام برنامج (spss)، وأجريت هذه الدراسة على محافظات قطاع غزة رفح، خانيونس الوسطى، غزة، شمال غزة).

أهم النتائج

- توجد علاقة ارتباطية موجبة بين الدرجة الكلية لتقدير الذات والدرجة الكلية للأفكار العقلانية واللاعقلانية لدى الدعاة في محافظات غزة.
- توجد علاقة ارتباطية موجبة بين الدرجة الكلية لتقدير الذات ومقياس المهارات الحياتية عدا مهارة اتخاذ القرار لدى الدعاة في محافظات غزة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لتقدير الذات تعزى لمتغير" الحالة الاجتماعية، التصنيف الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة".
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة لتقدير الذات تعزى لمتغير (المستوى الاقتصادي، مكان السكن).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة للأفكار العقلانية واللاعقلانية تعزى لمتغير " الحالة الاجتماعية، التصنيف الوظيفي، المستوى الاقتصادي، مكان السكن، سنوات الخدمة".
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة للأفكار العقلانية واللاعقلانية تعزى لمتغير المؤهل العلمي في الدرجة الكلية للمقياس لصالح حملة الثانوية العامة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة للمهارات الحياتية تعزى لمتغير " الحالة الاجتماعية، التصنيف الوظيفي، المؤهل العلمي.

أهم التوصيات

توصيات خاصة بالدعاة:

1. يجب على الدعاة الإكثار من الصلاة والقيام والصيام والدعاء والذكر والتوجه الله ليكون ذا بصيرة.
2. زيادة الاهتمام بالدعاة ذوي الدخل المنخفض والمتوسط لتحسين تقدير الذات لديهم.
3. الاهتمام بتحسين الذات وذلك لجميع الدعاة وخاصة في المحافظة الوسطى وخانيونس.
4. تأهيل الدعاة في موضوع الأفكار العقلانية واللاعقلانية ونخص بالذكر الحاصلين على الثانوية العامة.
5. الاهتمام بالدعاة خاصة ذوي سنوات الخدمة المرتفعة في الأفكار اللاعقلانية.
6. تنفيذ ورش عمل للدعاة في محافظة الوسطي ورفح لتحسين مدى امتلاكهم للمهارات الحياتية.

7. تنفيذ دورات للدعاة لتنمية مهاراتهم الاجتماعية وخاصة لمنطقة خانيونس وغزة.
8. الابتعاد عن التحزب والتعصب الأعمى والذي يزيد من فرقة المجتمع.
9. التركيز على الأمور العقائدية ومشاكل المجتمع، والابتعاد عن الآراء الغريبة والتي تزيد من التفكك والشكوك بين الناس.
10. مشاركة الأهالي في جميع مناسباتهم الاجتماعية.

توصيات خاصة بوزارة الأوقاف:

1. توظيف الدعاة في مناطق سكنهم.
2. اختيار الدعاة بناء على سمات وقدرات ومؤهلات علمية.
3. تنفيذ ورش عمل للدعاة لطرح المواضيع وكيفية أداء الخطب القوية والناجحة.
4. متابعة عمل الدعاة في كافة المساجد.

توصيات عامة

1. توفير الموارد والأدوات اللازمة للدعاة لتنفيذ مهامهم الدعوية بنجاح.
2. العمل على تحسين البنية التحتية للمساجد والمراكز الإسلامية في البلاد.
3. الاهتمام بتنظيم الفعاليات والأنشطة الدعوية في المجتمع لنشر الوعي الديني وتعزيز الروابط الاجتماعية الإيجابية.
4. تعزيز التعاون والتنسيق بين الدعاة والأئمة والجمعيات الإسلامية والمؤسسات الدينية الأخرى.
5. تطوير وسائل التواصل الاجتماعي والإعلامي لتوصيل رسالة الإسلام وتوضيح مفاهيمه الصحيحة بطريقة فعالة وحديثة.
6. التركيز على التعليم والتثقيف الديني للشباب والأجيال الصاعدة من المسلمين لضمان استمرارية العمل الدعوي والحفاظ على الهوية الإسلامية.
7. دعم وتشجيع البحوث والدراسات العلمية في مجال الدعوة والإسلام ونشر نتائجها بطريقة مناسبة للجمهور.
8. تحديث وتطوير المناهج الدراسية في المدارس الإسلامية والجامعات لتوفير التعليم الديني المتطور والمناسب لاحتياجات العصر.
9. دعم الأنشطة الإنسانية التي تعزز قيم الإسلام وتحسن حياة المجتمع المحلي.

الفصل الثالث

دراسات وبحوث
مجال الشأن الوقفي

دراسات وبحوث مجال الشأن الوقفي

رمز البحث/ الدراسة	اسم الباحث	جهة النشر	نوع الدراسة	سنة النشر	عنوان الدراسة
wakf-iug-m-01	أنوار محمود أبو ضباع	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2014م	ولاية الدولة ورقابتها على المؤسسات الوقفية "دراسة فقهية معاصرة"
wakf-iug-m-02	أيمن اسماعيل أحمد أبو دقة	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2020م	استراتيجيات تطوير إدارة الأملاك الوقفية في قطاع غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)
wakf-iug-m-03	بهاء الدين عبد الخالق بكر	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2009م	سبل تنمية موارد الوقف الإسلامي في قطاع غزة
wakf-iug-m-04	عبد المنعم محمد عطا الدبور	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2018م	سلطة ولي الأمر على أموال الوقف في الفقه الإسلامي
wakf-iug-s-05	أ.د. سالم عبد الله حلس و أ. بهاء الدين عبد الخالق بكر	الجامعة الاسلامية	دراسة	2011م	واقع الوقف الإسلامي وطرق استثماره في قطاع غزة
wakf-iug-m-06	عبد القادر عبد الله حسين الحواجري	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2015م	استبدال الوقف وبيعه
wakf-iug-m-07	فادي فتحي الأشرم	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2019م	نحو استراتيجية تنموية لتطوير الوقف التعليمي لتمويل التعليم الجامعي في فلسطين 2018م

رمز البحث/ الدراسة	اسم الباحث	جهة النشر	نوع الدراسة	سنة النشر	عنوان الدراسة
wakf-iug-m-08	ماهر أحمد عبد المجيد يعقوب	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2021م	دور الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية في فلسطين، واستراتيجيات تطويره، دراسة حالة المحافظات الجنوبية
wakf-iug-m-09	مجدولين يوسف سعيد أبو لولي	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2020م	تقييم وتطوير الاستثمار الوقفي في المحافظات الجنوبية في ضوء التجارب الدولية السابقة "دراسة تطبيقية مقارنة"
wakf-iug-m-10	معتز محمد مصبح	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2013م	دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية لقطاع غزة)
wakf-iug-m-11	يحيى نصر حمودة الدلو	الجامعة الاسلامية	ماجستير	2009م	المنازعة على أرض الوقف وتطبيقاتها في المحاكم الشرعية بقطاع غزة
wakf-pal-s-12	زياد جلال الدماغ	جامعة فلسطين	دراسة	2015م	صكوك المشاركة المتناقصة ودورها في دعم الوقف الخيري الفلسطيني
wakf-cu-m-13	ياسين هشام ياسين عبد اللطيف	جامعة القاهرة	ماجستير	2014م	دور الوقف الإسلامي في التنمية العمرانية

عنوان الواسة

ولاية الدولة ورقابتها على المؤسسات الوقفية "دراسة فقهية معاصرة"

اسم الباحث	أنوار محمود أبو ضباع
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	الجامعة الإسلامية
سنة النشر	1435هـ – 2014م
رمز الدراسة	wakf-iug-m-01

ملخص الدراسة

- تاريخياً، لعبت المؤسسات الوقفية دوراً مهماً في الحضارة الإسلامية، حيث أسهمت في جوانب مختلفة من الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وكانت المؤسسات الوقفية الممول الرئيس للمرافق الحياتية المختلفة، مما خفف العبء عن الدولة وموازناتها، وتمثل مؤسسات الوقف جزءًا أساسيًا من النظام العام للدولة في الماضي والحاضر، ويعزز دور الوقف في تحقيق أهدافه وتطويره ولاية الدولة، والتي تمتلك اختصاصات إدارية ورقابية وتنموية، وهذا يساهم في تحقيق أهداف الوقف وتنميته، ولم تكن فكرة ولاية الدولة في الرقابة على المؤسسات الوقفية فقط فكرة فقهية مجردة، بل كان لكل ولاية اختصاصات خاصة بها، تمارس على أرض الواقع وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ولمواكبة المستجدات المعاصرة.
- تتناول هذه الرسالة بحثاً بعنوان "ولاية الدولة ورقابتها على المؤسسات الوقفية"، والذي يسلط الضوء على دور الرقابة الحكومية على المؤسسات الوقفية، وقد استخدمت الباحثة في هذه الرسالة الأسلوب الاستقرائي التحليلي، حيث تم استقراء وتحليل أقوال العلماء في مسائل مختلفة وصولاً إلى الرأي الراجح،

ملخص الدراسة

كما قامت الباحثة بتحليل واقع الرقابة على المؤسسات الوقفية في قطاع غزة، خاصة التشريعية المتعلقة بالموضوع.

- إن الوقف من المؤسسات التي لعبت دوراً مميزاً في تاريخ الحضارة الإسلامية في مختلف جوانب الحياة الدينية، والاجتماعية والاقتصـــادية والثقافية، وقد كان نظام الوقف هو الممول الرئيس لمرافق الحياة المختلفة، مما خفف العبء على الدولة وموازناتها، ومؤسسة الوقف جزء لا يتجزأ من النظام العام للدولة قديما وحديثا؛ لما تقدمه من وجوه البر العام والخاص خاصة في ظل ولاية الدولة عليها، مما يساهم في تحقيق أهداف الوقف وتنميته، ولم تكن ولاية الدولة في الرقابة على الوقف فكرة فقهية مجردة بعيدة عن الممارسة، بل كانت لكل ولاية اختصاصات طبقت على أرض الواقع إدارة ورقابة وتنمية ودراسة سعياً لمواكبة المستجدات المعاصرة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- وقد استخدمت الباحثة في هذه الرسالة الأسلوب الاستقرائي التحليلي، حيث تم استقراء وتحليل أقوال العلماء في عدة مسائل هامة رئيسة وصولا إلى الرأي الراجح، كما استقرأت الباحثة واقع الرقابة على المؤسسات الوقفية في قطاع غزة خاصة التشريعية منها.

أهم النتائج

- إن ولاية الدولة على الوقف جاءت في إطار ما أوجبه الشـــارع عليها من إحاطة ورعاية لما تحت يديها من الأفراد والأشياء.
- ولاية الدولة على الوقف بجهازها العام ومؤســـســـاتها المختلفة وخبراتها وأدواتها مدخل لإصـــلاحه وتطوره لمواكبة المستجدات المعاصرة وتحقيق أهدافه وهي ثابتة منذ القدم.
- صلاحية تدخل الدولة في شؤون الوقف محددة ومقيدة بضوابط شرعية أهمها تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة وعدم مخالفة مقاصد الشريعة الإسلامية.
- أنواع الرقابة على المؤسسات الوقفية في شكلها العام لا تختلف عن أنواع الرقابة التي تقوم بها المؤسسات العامة أو الخاصة إلا فيما يختص بالرقابة الشرعية لطبيعتها الخاصة بها.
- التي تعتبر أحد مقومات نجاح المؤسسة الوقفية، وهي بمثابة العصب الذي قام عليه الوقف.
- وتستمد وجودها من شروط الواقفين، أو من الأنظمة الأساسية، وعقود التأسيس لهذه المؤسسات.

- اختلف الفقهاء فيمن له حق الولاية على الوقف، والاختلاف جزئي في بعض الفروع فحسب.
- إثبات حق الدولة في الولاية على الوقف بضوابط شرعية سواء كان الناظر هو الإمام أو من ينيبه من قضاة وغيرهم؛ لتوافقها مع مقاصد الشريعة الإسلامية من حماية الدين وسياسة الدنيا.
- ولاية الدولة على الوقف مشروع وحدة مستقبلية بين المسلمين وسيتحقق ذلك إن أحسنت الدولة الإدارة وحرصت على اختيار الأكفاء والأمناء واحترام إرادة الواقفين وشروطهم والعمل في ضوء أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية.
- عرض بعض المشكلات والحلول حول ولاية الدولة على المؤسسات الوقفية تعتبر بمثابة أدوات لتطوير نظام الوقف وتحديثه لضمان استمرارية ولاية الدولة على الوقف.
- صلاحية ولاية الدولة في شئون الوقف محددة ومقيدة بضوابط شرعية أهمها تصرف الإمام على الوقف منوط بالمصلحة، وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية.
- الأصل في الوقف الالتزام بشروط الواقف، ما لم تخالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو مصلحة محضة أو غالبة.
- تعتبر الرقابة القضائية أهم أنواع الرقابة على المؤسسات الوقفية.
- لا توجد رقابة شرعية في وزارة الأوقاف في قطاع غزة بهذا المسمى، بل توجد لجنة للإشراف على تسجيل أملاك الوقف ومتابعتها تسمى " مجلس لجنة الأملاك " أو " دائرة الأملاك "وتتكون من عشرة أشخاص من كبار موظفي الأوقاف المتخصصين كل في مجاله، ويتم اختيارهم بنفس طريقة اختيار أعضاء مجلس الشورى.
- لا توجد هيئة للفتوى الشرعية داخل وزارة الأوقاف في قطاع غزة، بل يوجد دائرة أملاك ثابتة للرقابة الشرعية مرتبطة بالمحاكم الشرعية.
- الرقابة الشرعية أحد مقومات نجاح المؤسسة الوقفية، وهي بمثابة العصب الذي قام عليه.
- الرقابة الشرعية هي الأساس في الحفاظ على أموال وممتلكات الوقف، وسبب رئيس في كسب ثقة الواقفين وتشجيعهم على وقف أموالهم.
- الرقابة المفعلة على المؤسسات الوقفية في قطاع غزة هي الرقابة القانونية.
- وجود دائرة قانونية داخل لجنة الأملاك تنظر في الملفات من ناحية قانونية.
- لا يوجد قانون محدد الحماية أموال وممتلكات الوقف في قطاع غزة، بل هناك مشروع دراسة قانون، محدد ومستقل للوقف.

- من مســـؤوليات الدولة تجاه الأوقاف محاســـبة الولاة والنظار على الأوقاف ومتابعتهم، وتوجيههم للقيام بوظائفهم ومسؤولياتهم تجاه الوقف.
- الجهات المســؤولة عن محاســبة النظار جهتان: الواقف، والســلطان ونوابه، وهم القضـــاة وكذلك الجهات الإشـرافية المختصـــة بتنظيم الأوقاف والرقابة عليها، وهو ما كان يسـمى سـابقاً بديوان الأوقاف، ثم عرفت زماننا بوزارة الأوقاف أو إدارة الأوقاف أو هيئة الأوقاف، أو نحو ذلك من التسميات.

أهم التوصيات

1. وضع خطة تفصيلية لإعمار واستثمار أموال الوقف في قطاع غزة.
2. استصدار قانون مستقل ومحدد للأوقاف يتضمن تنظيم وحماية المؤسسات الوقفية في قطاع غزة.
3. تحويل الوقف إلى شخصية اعتبارية مستقلة تحفظ حقوقه وتسهل إدارة أصوله وتنمية موارده.
4. تحقيق التكامل والتفاعل المتبادل بين وزارة الأوقاف والوزارات الأخرى.
5. تفعيل النظارة الجماعية على الوقف.
6. إعفاء أموال الأوقاف من الزكاة والضرائب وإسباغ صفة المال العام على الوقف الضمان.
7. إنشاء مصارف إسلامية متخصصة بممتلكات الأوقاف في قطاع غزة.
8. الحماية الجنائية والمدنية لأموال الأوقاف.
9. إعداد كوادر وكفاءات مؤهلة متخصصة للعمل في الوقف في قطاع غزة.
10. تقسيم وزارة الأوقاف إلى قسمين: قسم لإدارة المساجد وقسم للإشراف على الأوقاف ودعمها.
11. تفعيل دور جهاز الرقابة لضمان سير أعمال المؤسسة الوقفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
12. وجود رقابة شرعية شاملة وآلية على لجنة الأملاك داخل المؤسسات الرقمية.
13. حسن اختيار المراقب الشرعي ضمن مواصفات وطرق محددة.
14. ضـــرورة تعيين لجنة وهيئة من خارج منظومة دوائر وزارة الأوقاف للإشـــراف على أعمال الوقف بحيادية ونزاهة.
15. اعتراف الدولة بالرقابة الشرعية كمهنة وتطويرها في المناهج الجامعية.
16. تأهيل مراقبين شرعيين وإداريين وماليين وقانونيين متخصصين.
17. توفير أراضي وقفية للمساجد والمدارس والمستشفيات والمقابر.
18. استفادة الرقابة الشرعية من مهنة المدقق الحسابي.

19. التنسيق الدولي وتبادل الخبرات في مجال الرقابة الإدارية والشرعية بين الدول.
20. وضع أطلس فقهي الأحكام الوقف ومصطلحاته وفهرسة موضوعاته وبحوثه.
21. اقتداء بالتجارب الناجحة في العالم العربي والإسلامي لإصلاح الوقف وتطبيق المناسب منها.
22. إنشاء مكتب لأبحاث الوقف والدراسات الوقفية، ومكتب للمشاريع الوقفية في قطاع غزة.
23. احترام أحكام الشريعة الإسلامية والتسليم بها لضمان نجاح الرقابة على الوقف بجميع أقسامها.
24. وضع خطة تفصيلية لإعمار واستثمار أموال الوقف في قطاع وذلك بوضع أنظمة قانونية ومالية وإدارية تساعد على تحقيق ذلك وتوفير فرص التمويل المناسبة لها.
25. استصدار قانون مستقل ومحدد للأوقاف يتضمن تنظيم وحماية المؤسسات الوقفية في قطاع غزة حماية كاملة سواء كانت جنائية أو مدنية وسن أنظمة تجعل الوقف شخصية اعتبارية مستقلة تحفظ حقوقه، وتسهل إدارة أصوله وتنمية موارده، وصرف ريعه في مصارفه الشرعية، وفقا لشروط الواقف، وتحقيقا لأهداف التنمية الشاملة.
26. تحقيق التكامل والتفاعل المتبادل بين وزارة الأوقاف في قطاع غزة والوزارات الأخرى.
27. تفعيل العمل بمبدأ النظارة الجماعية على الوقف.
28. ضرورة تفعيل دور جهاز الرقابة بشكل أكبر؛ لضمان سير أعمال المؤسسة الوقفية وفق أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية.
29. ضرورة تعيين لجنة وهيئة للفتوى الشرعية للإشراف على أعمال الوقف، ويجب أن تكون من خارج منظومة دوائر وزارة الأوقاف من العلماء الموثوق بهم؛ لضمان الحيادية والاستقلالية والنزاهة.

عنوان الواسة

استراتيجيات تطوير إدارة الأملاك الوقفية في قطاع غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)

اسم الباحث	أيمن اسماعيل أحمد أبو دقة
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	الجامعة الإسلامية
سنة النشر	2020م
رمز الدراسة	wakf-iug-m-02

ملخص الدراسة

- تركز هذه الدراسة على أهمية الدراسة والتنظيم الجيد للأملاك الوقفية التابعة لوزارة الأوقاف في قطاع غزة، حيث يمكن لهذه الأملاك أن تنمو وتزداد قيمتها بشكل إيجابي على الفقراء والمهمشين في المنطقة، مع التركيز على دورها في تعزيز تنمية المجتمع في جميع المجالات، وتستند الدراسة إلى استخدام برمجيات نظم المعلومات الجغرافية لتحقيق أهدافها، حيث يتم إدارة الأملاك الوقفية بشكل فعال وفعالية من خلال إنشاء قاعدة بيانات كفؤة وفعالة للأملاك الوقفية، وتشخيص الوضع الراهن للوقفيات وإجراء التحليل المكاني لها وبالتالي تقديم سناريوهات لصناع القرار.
- تستخدم الدراسة المنهج الوصفي لدراسة واقع الأملاك الوقفية والطريقة المتبعة في إدارتها، بينما يستخدم المنهج التحليلي من خلال إجراء التحليل المكاني لقاعدة بيانات الأملاك الوقفية وتقديم سناريوهات لصناع القرار، ويتميز الجانب التطبيقي للدراسة بتصميم بطاقة تعريفية للأملاك الوقفية لجمع البيانات الوصفية من الموقع.
- إنّ أهمية الدراسة تكمن في الاستفادة الأمثل من الأملاك الوقفية التي تملكها وزارة الأوقاف في قطاع غزة، حيث يوجد جزء منها في مناطق استراتيجية، وإذا تم تنظيم وإدارة هذه الأملاك بشكل جيد، وفق

ملخص الدراسة

مبادئ سليمة، فإنها قد تنمو وتزداد أرباحها، وبالتالي تنعكس هذه الفوائد إيجابًا على الفقراء والمهمشين في قطاع غزة، مما يسهم في تعزيز تنمية المجتمع في جميع المجالات.

- تركز الدراسة على الإدارة الفعالة للأملاك الوقفية، وذلك بالاستعانة ببرمجيات نظم المعلومات الجغرافية، لما لها من دور في ربط بيانات الأملاك الوقفية مكانيًا وإجراء التحليل المكاني لها، وتقديم سيناريوهات لصناع القرار، وتهدف الدراسة إلى تطوير إدارة الأملاك الوقفية من خلال إنشاء قاعدة بيانات كفؤة وفعالة للأملاك الوقفية باستخدام برمجيات نظم المعلومات الجغرافية.

أهم النتائج

- أصبح بالإمكان الاستعلام المكاني عن أي عقار بسهولة وفقًا لمعايير وشروط محددة.
- يتم تزويد صناع القرار بسناريوهات نتيجة التحليل المكاني للممتلكات الوقفية.
- تم إنهاء ازدواجية البيانات بسبب التغذية المستمرة لقاعدة البيانات من قبل المستخدمين.
- تم تصميم نموذج لأطلس يحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بأملاك الوقف.
- تم حصر جميع بيانات الأملاك الوقفية في مدينة غزة.
- ظهر نظام الوقف في جميع الحضارات قبل الإسلام وانتشر عند الغرب بمسميات مختلفة متقاطعة مع مبادي ومفاهيم الوقف، وكان وما زال له دور كبير في ازدهار الأمم وتماسك النسيج الاجتماعي.
- لعب الوقف دور مهم في تطوير وديمومة النسيج العمراني في المدينة العربية والإسلامية، كما أثر الوقف على تخطيط المدينة الإسلامية واستعمالات مبانيها وأراضيها، وعمل الوقف على إبراز مناطق كانت خالية من أي نشاط تجاري أو اجتماعي من خلال تشييد شبكة واسعة من المرافق والمنشآت.
- يستنتج من تجارب الدول الناجحة في إدارة وتنمية الوقف أنه يوجد استقلالية مؤسساتية للقائمين على إدارة الوقف بمعزل عن العمل الحكومي.
- ضرورة تبني الإدارة الإلكترونية في تسويق الأملاك الوقفية سواء كان من ناحية استثمارية أو تطوير العقارات، وكذلك ترغيب عامة الناس في وقف المزيد من الأملاك الوقفية.
- بلغت نسبة الأملاك الوقفية المتعدي عليها في قطاع غزة 43%، وأغلبها تعديات تاريخية.

- يلاحظ من دراســـة الهيكليات للإدارة القائمة على الأملاك الوقفية أنها لا تحتوي على وحدة نظم معلومات جغرافية تختص في إنشاء وتطوير قواعد البيانات الخاصة بالوقفيات.
- يوفر إطار تقييم إدارة الأراضــي مجالات تقييم شــاملة وجوانب تعكس اســتراتيجيات قوية لابد من تبنيها في تصحيح إدارة الأملاك الوقفية في قطاع غزة.

أهم التوصيات

1. إنشاء وحدة نظم معلومات جغرافية داخل وزارة الأوقاف.
2. تطبيق منهجية الرسالة على كافة الأملاك الوقفية في قطاع غزة.
3. التعاون مع مبرمجين لتطوير قاعدة البيانات وإنشاء تطبيقات على الجوال وGIS Web.
4. إنشــاء وحدة نظم معلومات جغرافية تتبع للإدارة العامة للأملاك الوقفية تكون مســؤولة عن إدخال ومعالجة البيانات والتقارير وتقديم تحليلات مكانية للاستفادة منها برمجيا.
5. التحديث المســتمر لقاعدة البيانات من خلال متابعة إدخال ومعالجة البيانات والتغيرات التي تطرأ على حالة العقار وبيانات المستأجرين، ويتم ذلك عن طريق إعطاء مستخدمين لرؤساء أقسام الأملاك في المديريات.
6. تطوير الأنظمة والقوانين واللوائح المستخدمة في إدارة الأملاك الوقفية.
7. تبني عناصر نظام إدارة الأراضي Land Management في إدارة الأملاك الوقفية.
8. اســتكمال الرفع المســاحي وتعبئة البطاقة التعريفية للأملاك الوقفية لتشــمل قاعدة البيانات بباقي محافظات قطاع غزة.
9. حل المشــكلات المتعلقة بالتعديات والأراضــي المشــاع، وكذلك مخاطبة جهات الاختصــاص في ســلطة الأراضي (الطابو) لتعيين حدود بعض القسائم.
10. إتاحة الفرصــة لصــناع القرار في الوزارة بتصــفح قاعدة البيانات من خلال تطوير قاعدة البيانات وذلك بإنشاء تطبيقات GIS Web، وكذلك تمكين مستخدم التطبيق بإجراء استعلامات مختلفة كمعرفة المساحات وفرز البيانات بسهولة ويسر.
11. التعاون مع مبرمجين في إنشاء تطبيق على الجوال وذلك بالاستفادة من قاعدة البيانات.
12. تخصيص جزء من إيرادات الأملاك الوقفية في تجديد وتطوير الأصول.
13. التعاون مع خبراء ومختصــين في إدارة الأملاك الوقفية، وإشــراك القطاع الخاص لما له من دور وتجارب ناجحة في تطوير الوقفيات وزيادة الإيرادات.

عنوان الدراسة

سبل تنمية موارد الوقف الإسلامي في قطاع غزة

اسم الباحث	بهاء الدين عبد الخالق بكر
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	الجامعة الإسلامية
سنة النشر	2009م
رمز الدراسة	wakf-iug-m-03

ملخص الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى تطوير موارد الوقف الإسلامي في قطاع غزة في سبع مجالات مختلفة، وذلك من خلال توفير الاستقلالية المالية والإدارية لوزارة الأوقاف وتطوير الكفاءات الإدارية للعاملين في قطاع الاستثمار، وتسعى الدراسة أيضًا إلى زيادة مرونة شروط الواقفين وتوعية المجتمع بأهمية الوقف الإسلامي وتحسين صيغ الوقف المتبعة واستثمار أموال الوقف.
- لتحقيق هذه الأهداف، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأعد استبيانًا مكونًا من 88 فقرة موزعة على السبعة مجالات المذكورة سابقًا، وطبق الاستبيان على جميع العاملين بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية في قطاع غزة المعنيين بتنمية موارد الوقف الإسلامي، وتم استخدام أسلوب المسح الشامل لتحليل البيانات، حيث بلغ عدد مجتمع الدراسة 50 مفردة وكانت نسبة الاستجابة 90.%
- للتحقق من صحة الفرضيات والإجابة على تساؤلات الدراسة، تم تحليل البيانات إحصائيًا باستخدام بعض الأساليب الإحصائية.

أهم النتائج

- توفر الاستقلالية المالية والإدارية لوزارة الأوقاف في قطاع غزة.
- توفر كفاءات إدارية بدرجة ضعيفة للقائمين على استثمار أموال الوقف في وزارة الأوقاف في قطاع غزة.
- ضعف فاعلية وقف العقارات والمنقولات وخاصة وقف النقود في وزارة الأوقاف في قطاع غزة، وضعف ملاءمة شرط تأبيد الوقف المعمول به في الوزارة، وملائمة الصيغ الوقفية المقترحة المتمثلة في تأقيت الوقف.
- يوجد ثقافة من قبل المجتمع تجاه الوقف في قطاع غزة.
- من أهم المعايير المتبعة لاستثمار أموال الوقف في وزارة الأوقاف في قطاع غزة تحقيق مصلحة الوقف والموقوف عليهم، واختيار وسائل الاستثمار الأكثر أمانا وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية، واستثمار أموال الوقف بالصيغ المشروعة الملائمة لنوع المال الموقوف، وتقليل المخاطر من خلال التوازن والتنوع في صيغ وأجال ومجالات الاستثمار.
- ضعف ملاءمة وكفاية صيغ استثمار أموال الوقف المتبعة في وزارة الأوقاف في قطاع غزة، وملاءمة صيغ استثمار أموال الوقف المقترحة المتمثلة في عقد الاستصناع، والاستبدال لغرض تعظيم الريع، والمشاركة العادية، والمشاركة في صناديق الاستثمار، والمرابحات، والمضاربات.
- ضعف ملاءمة القوانين والحوافز المتبعة المتعلقة باستثمار وتمويل الوقف بوزارة الأوقاف في قطاع غزة، وملاءمة القوانين والحوافز المقترحة المتعلقة باستثمار وتمويل الوقف بالوزارة.
- يوجد نسبة كبيرة من أراضي الأوقاف لا تخضع مباشرة لوزارة الأوقاف الفلسطينية نتيجة وضع اليد من قبل المواطنين بحجة أن ملكيتها تعود إليهم مثل المغراقة، وحكر دير البلح، والمساعيد، وأرض النصر بغزة.
- محدودية طرق استثمار الأملاك الوقفية المتبعة بوزارة الأوقاف الفلسطينية، حيث تنحصر في الإجارة العادية، والإجارة المنتهية بالتمليك لصالح الأوقاف، والمشاركة المنتهية بالتمليك لصالح الأوقاف، بالإضافة إلى طريقة الاستبدال (1) وفق الضرورة.
- محدودية الصيغ الوقفية المتبعة بوزارة الأوقاف الفلسطينية، حيث تنحصر في الوقف المؤبد.
- تخضع وزارة الأوقاف الفلسطينية كأي مؤسسة حكومية للروتين، وهذا يشكل عبئاً على تنمية موارد الوقف الإسلامي.

أهم التوصيات

1. منح المزيد من الاستقلالية المالية والإدارية لوزارة الأوقاف في قطاع غزة مع وجود رقابة في مجال الترقيات والحوافز والتوصيف الوظيفي، وقطع الحبال الشائكة من الروتين التي تلفها حتى تستطيع القيام بمهامها التنموية على أكمل وجه.
2. ضرورة تنمية القدرات والكفاءات الإدارية للقائمين على استثمار أموال الوقف بوزارة الأوقاف في قطاع غزة وفق أسس ومعايير سليمة، وتطوير أدائهم بشكل مستمر.
3. ضرورة وجود برنامج توعية لترشيد الواقفين وإقناعهم حول ما في الوقف من مصلحة للمجتمع وللواقفين ولوزارة الأوقاف بحيث لا تكون شروطهم الوقفية عائقا أمام تنمية موارد الوقف الإسلامي في قطاع غزة.
4. ضرورة تفعيل وتعزيز وقف العقارات والمنقولات من خلال توفير الأسهم الوقفية ذات القيمة المنخفضة لإتاحة الفرصة أمام المجتمع الفلسطيني لوقف أموالهم.
5. الدعوة إلى تفعيل وقف النقود حيث إن ذلك يتيح لأصحاب الدخول المنخفضة وقف أموالهم، واستحداث صيغ وقفية جديدة تتلاءم مع متطلبات العصر مثل: تأقيت الوقف.
6. توعية أفراد المجتمع الفلسطيني بالوقف وأهميته وآثاره، وتنوع مجالاته، من خلال عقد الندوات والمحاضرات واللقاءات العلمية المتجددة إضافة إلى نشر ذلك عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حتى يمكن للوقف النهوض بالدور المنوط والمأمول منه.
7. الأخذ بمبدأ التنويع في صيغ استثمار وتمويل الوقف حتى يقلل العديد من المخاطر التي قد تلحق بوزارة الأوقاف.
8. الاهتمام بإصدار الدليل الشرعي لاستثمار أموال الوقف في ضوء صيغ ومجالات الاستثمار الإسلامية المعاصرة والتوفيق بين الآراء الفقهية المختلفة بما يساعد وزارة الأوقاف على تطوير استثماراتها.
9. تطوير صيغ استثمار أموال الوقف المتبعة بوزارة الأوقاف في قطاع غزة واستحداث صيغ استثمارية أخرى مثل: عقد الاستصناع، والاستبدال لغرض تعظيم الريع، والمشاركة العادية، والمشاركة في صناديق الاستثمار، والمرابحات، والمضاربات.
10. إعادة النظر في القوانين والحوافز المتعلقة باستثمار وتمويل الوقف المتبعة في وزارة الأوقاف في قطاع غزة، إضافة إلى سن قوانين جديدة لمصلحة الوقف والواقف ومستثمر أموال الوقف ليعود بذلك على المجتمع ككل مثل إصدار قانون بتأقيت الوقف.

11. تنمية ثقافة الوقف للطلاب بحيث تكون أضمن المساقات الدراسية لطلبة المدارس والجامعات.
12. تنسيق الجهود المبذولة في مجال الوقف، بين الدول الإسلامية، وأن يكون عملها يكمل بعضها البعض حتى يستفيد الجميع، ولا تقع في الازدواجية.
13. إقامة جهد مشترك بين البنوك الإسلامية ووزارة الأوقاف بهدف تطوير ملكيات الوقف الإسلامي وذلك للتمويل بالوسائل المتعارف عليها شرعا.
14. منح المستثمرين امتيازات منسجمة مع قانون الاستثمار من ناحية الإعفاءات الضريبية لاستثمار ملكيات الأوقاف الإسلامية.
15. أهمية إجراء دراسات ميدانية لتنمية الأوقاف مثل: سبل تنمية موارد الوقف الإسلامي في الضفة الغربية، إنشاء مصرف وقفي في فلسطين، دور المؤسسات المالية الإسلامية الفلسطينية في النهوض بمؤسسة الوقف، مدى إمكانية تطبيق صيغة تأقيت الوقف في قطاع غزة، المشاكل التي تعيق تنمية موارد الوقف وسبل علاجها في قطاع غزة، مستوى إلمام المجتمع الفلسطيني بالوقف، العوامل السلبية التي أدت إلى تدهور الأوقاف وانحسارها في قطاع غزة حتى يمكن تجنبها في المستقبل.

عنوان الواسة

سلطة ولي الأمر على أموال الوقف في الفقه الإسلامي

اسم الباحث	عبد المنعم محمد عطا الدبور
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	الجامعة الإسلامية
سنة النشر	2018م
رمز الدراسة	wakf-iug-m-04

ملخص الدراسة

- تتحدث هذه الدراسة عن أهمية حفظ الأموال والمحافظة عليها وحمايتها في الإسلام، وأن أموال الوقف هي من أهم الأموال في الدولة الإسلامية، كما يتضمن البحث حول مهام وتصرفات ولي الأمر تجاه مال الوقف، بما في ذلك واجبات عمارة الوقف وحمايته، والرقابة عليه، وأداء الحقوق المستحقة فيه، وتولية النظار وعزلهم. وتشمل صلاحيات ولي الأمر في مال الوقف التصرف فيه بالإبدال والاستبدال، والتأجير والمزارعة والمضاربة والمرابحة والاستصناع والإرصاد.
- وفي الفصل الثاني، يتحدث البحث عن سلطة ولي الأمر في الوقف من المال العام، بما في ذلك حكمه بالتفصيل، ومسوّغاته، وشروطه، والأموال التي يجوز وقفها، والإنفاق على الدولة من مال الوقف، وفي الخاتمة، يتم ذكر أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وأهم التوصيات.

أهم النتائج

- الوقف في اللغة بمعنى الحبس والمنع والحجر، وفي الاصطلاح هو حبس الأصل وسبل الثمرة.
- الوقف جائز ومشروع وهو ثابت بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول وتنميته بما لديه من سلطة وصلاحيات.

- للوقف قيم وخصائص تميزه عن غيره، فتجعله ذات قيمة واعتبار وولي الأمر إمام المسلمين هو المسؤول عن حماية المال العام ومال الوقف والحفاظ عليه.
- تتعلق بولي الأمر واجبات في مال الوقف من عمارة، ودفاع عنه، ورقابة عليه، وأداء الحقوق والديون المستحقة، والنظر في أمر النظار وعزلهم حال الفساد.
- صلاحيات ولي الأمر في مال الوقف كثيرة ومتعددة منها تولية النظار، والإبدال والاستبدال، والتأقيت، والإجارة، والمزارعة، والمضاربة والمرابحة والاستصناع، وتمويل مصارفه، وتغيير شروطه، وإرصاده.
- يجب على ولي الأمر أن يدافع عن أموال الوقف حال التعدي عليها، وأن يعمل على حمايته وصونه من كل أذى وضرر.
- من واجبات ولي الأمر مراقبة أموال الوقف ومتابعتها ضمن نظم رقابية متعددة مع التزام أسس ومبادئ وقيم إيمانية، حتى يحقق أهدافاً مرجوة للوقف.
- هناك حالات لعزل الناظر من قبل الولي يجب عليه متابعتها والنظر فيها.
- يجب على ولي الأمر عند تعيينه الناظر أن يراعي فيه شروطاً عدة من إسلام وبلوغ وعقل وعدالة وكفاية وغيره، حتى يقوم الناظر بمهامه على أكمل وجه.
- اختلف الفقهاء في حكم استبدال أموال الوقف عند تعطلها بشكل كلي أو جزئي.
- يجوز لولي الأمر أن يغير معالم الوقف عند تحقق المصلحة في ذلك، وهذا ثابت عند حكم استبدال المسجد على أقوال وتفصيلات، ولكل وجهته ودليله.
- الأصل في الوقف أن يكون مؤبداً ما دام الموقوف موجوداً، لكن إن وجد ولي الأمر المصلحة في التأقيت لظرف من الظروف فلا بأس بالأخذ برأي من قال بجواز التاقيت.
- إجارة الوقف من المصالح التي يستطيع ولي الأمر تحقيقها بصور وآليات متعددة، تعود على الوقف بالنفع والريع الذي يستفيد منه المستحقون.
- المزارعة والمضاربة والمرابحة والاستصناع في مال الوقف من الأساليب التي يمكن لولي الأمر أن يعمل على تحقيقها، فيتم استثمار مال الوقف من خلالها فيعم الخير والنفع فيه.
- من مهام ولي الأمر تمويل مصاريف الوقف عند الاحتياج، فيخصص لها ميزانية من بيت المال يصرف عليها.

- الأصـــل في الوقف ألا تغير شـــروطه ما دامت المصـــلحة متحققة، ولكن ولي الأمر يحق له أن يغير في الشروط إن رأى المصلحة في ذلك بما يراه مناسباً وضرورياً وأنفع وأصلح وبما لا يخرجه عن أحكام الشرع والعرف.
- إرصاد الوقف هو أن يخصص الإمام شيئاً من رفع الوقف لسداد الديون التي ترتبت على الوقف، كتخصيص الإمام شيئاً من مال الوقف ليستوفي الأجراء والعاملون والنظار أجرهم منه.

أهم التوصيات

1. أوصي من أراد الخير النافع في الدنيا والآخرة بأن يوقف أوقافاً كي يظل الأجر باقياً إلى يوم القيامة.
2. أوصي من أراد أن يوقف شيئاً أن يجعل وقفه في موطن يحتاجه المسلمون في أمور حياتهم.
3. أوصي ولاة الأمر ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية والجهات المسؤولة بمتابعة شؤون الوقف بجميع أشكاله من الضياع والخراب والفساد.
4. أوصـــي النـاظرين والقـائمين على الأوقـاف بـأن يتقوا الله في هـذه الأمـانـة التي أوكلـت إليهم.
5. أوصـي العلماء والباحثين بأن يدرسـوا مسـائل اسـتبدال الوقف دراسـة عميقة قبل أن يفتوا وأن يحفظوها كما يحفظوا أموالهم بأمانة وإخلاص.
6. وضـــع خطـة تفصـــيلية لإعمـار واســـتثمـار أموال الوقف في قطـاع غزة، لا ســـيمـا مـا تعطـل.
7. إنشـــاء مصـــارف وبنوك إســـلامية متخصـــصـــة بممتلكات الأوقـاف ومراقبتهـا شـــرعيـاً.
8. تعيين هيئة ولجنة تابعة للجان الفتوى الشرعية للإشراف على أعمال الوقف.

عنوان الواسة

واقع الوقف الإسلامي وطرق استثماره في قطاع غزة

اسم الباحث	أ.د. سالم عبد الله حلس، و أ. بهاء الدين عبد الخالق بكر
نوع البحث	دراسة
جهة النشر	الجامعة الإسلامية
سنة النشر	2011م
رمز الدراسة	wakf-iug-s-05

ملخص الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الواقع الراهن للوقف الإسلامي في قطاع غزة وتقييم مدى كفاءة وملاءمة الاستثمارات المتبعة فيه، وذلك من خلال استطلاع آراء العاملين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في هذا القطاع الحيوي.
- لتحقيق هذه الأهداف، اتبع الباحثان منهجًا وصفيًا وتحليليًا، حيث تم إعداد استبانة وتوجيهها إلى العاملين ذوي العلاقة بأموال الوقف، ومن ثم تم تحليل الإجابات الواردة فيها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.
- ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة، هو أن استثمارات الوقف في قطاع غزة تعاني من قلة الكفاءة والفاعلية، وأن هناك حاجة ماسة لتحسين الإدارة والاستثمار في هذا القطاع، وقد تم اختبار الفرضيات الخاصة بالدراسة بشكل دقيق باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، مما يؤكد صحة النتائج التي توصلت إليها الدراسة.
- بشكل عام، تعد هذه الدراسة أحد المحاولات الرامية إلى تحسين وتعزيز الوقف الإسلامي في قطاع غزة، وتوفير بيانات مهمة لصانعي القرار والمختصين في هذا المجال لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين وتطوير هذا القطاع الحيوي.

ملخص الدراسة

- تم تحليل الإجابات الواردة في الاستبانة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وتم اختبار فرضيات الدراسة، بذلك، يتم الكشف عن وضع الوقف الإسلامي في المنطقة وتحديد ما إذا كانت طرق الاستثمار المستخدمة كافية ومناسبة من وجهة نظر العاملين في وزارة الأوقاف.

أهم النتائج

- تأثرت الأوقاف في فلسطين عبر التاريخ تبعاً لتعاقب الحكومات التي مرت بها.
- تحسن فرص استثمار أموال الوقف في قطاع غزة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية مقارنة بعهد الاحتلال الإسرائيلي.
- يحكم استثمار وصيانة أموال الوقف مجموعة من الضوابط الشرعية.
- من أهم المعايير المتبعة لاستثمار أموال الوقف في وزارة الأوقاف في قطاع غزة تحقيق مصلحة الوقف والموقوف عليهم، واختيار وسائل الاستثمار الأكثر أماناً وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية، واستثمار أموال الوقف بالصيغ المشروعة الملائمة لنوع المال الموقوف، وتقليل المخاطر من خلال التوازن والتنوع في صيغ وآجال ومجالات الاستثمار.
- محدودية طرق استثمار الأملاك الوقفية المتبعة بوزارة الأوقاف، حيث تنحصر في الإجارة العادية، والإجارة المنتهية بالتمليك لصالح الأوقاف، والمشاركة المنتهية بالتمليك لصالح الأوقاف، بالإضافة إلى طريقة الاستبدال.
- ضعف ملاءمة صيغ استثمار أموال الوقف المتبعة في وزارة الأوقاف في قطاع غزة.
- توفر كفاءات إدارية للقائمين على استثمار أموال الوقف بدرجة ضعيفة في وزارة الأوقاف في قطاع غزة.
- قانون الإيجار المعمول به في قطاع غزة قد شكل العائق الأساسي أمام الاستغلال الأمثل لموارد الوقف.
- يوجد نسبة كبيرة من أراضي الأوقاف لا تخضع مباشرة لوزارة الأوقاف الفلسطينية نتيجة وضع اليد عليها من قبل المواطنين.
- وجود درجة معقولة من الاستقلالية المالية والإدارية في اتخاذ قرارات استثمار الوقف، وهذا يعني أن القائمين على استثمار أموال الوقف لديهم حرية تامة في اتخاذ القرارات المالية والإدارية دون تدخلات خارجية.

- توفر كفاءات إدارية بدرجة ضـــعيفة للقائمين على اســـتثمار أموال الوقف، وهذا يعني أن القائمين على استثمار أموال الوقف يواجهون بعض الصعوبات في إدارة الأموال واتخاذ القرارات المناسبة للاستثمار.
- وجود محدودية وضـــعف ملاءمة صـــيغ اســـتثمار أموال الوقف المتبعة بوزارة الأوقاف في قطاع غزة، وهذا يعني أن الصيغ المتبعة للاستثمار غير ملائمة بشكل كامل للظروف الحالية في القطاع.

أهم التوصيات

1. ضـرورة تنمية القدرات والكفاءات الإدارية للقائمين على اسـتثمار أموال الوقف بوزارة الأوقاف في قطاع غزة وفق أسس ومعايير سليمة، وتطوير أدائهم بشكل مستمر.
2. الاهتمام بإصـدار الدليل الشـرعي لاسـتثمار أموال الوقف في ضـوء صـيغ ومجالات الاسـتثمار الإسـلامية المعاصرة والتوفيق بين الآراء الفقهية المختلفة بما يساعد وزارة الأوقاف على تطوير استثماراتها.
3. تطوير صيغ استثمار أموال الوقف المتبعة بوزارة الأوقاف في قطاع غزة، واستحداث صيغ استثمارية جديدة.
4. الأخذ بمبدأ التنويع في صيغ استثمار وتمويل الوقف حتى يقلل من المخاطر التي قد تلحق بوزارة الأوقاف.
5. إعادة النظر في القوانين والحوافز المتعلقة باستثمار أموال الوقف المتبعة في وزارة الأوقاف في قطاع غزة.
6. منح المسـتثمرين امتيازات منسـجمة مع قانون الاسـتثمار من ناحية الإعفاءات الضـريبية لاسـتثمار ملكيات الأوقاف الإسلامية.
7. إقامة جهد مشـــترك بين البنوك الإســـلامية ووزارة الأوقاف بهدف تطوير ملكيات الوقف الإســـلامي وذلك بتمويل البنوك للوزارة بالوسائل المتعارف عليها شرعاً.
8. ضرورة وضع إستراتيجية من قبل وزارة الأوقاف لاسترداد الأملاك الوقفية التي لا تخضع لسيطرتها المباشرة.
9. توصية بتنمية قدرات القائمين على استثمار أموال الوقف.
10. توصية بتطوير صيغ استثمار أموال الوقف المتبعة بوزارة الأوقاف في قطاع غزة.
11. توصـية بإنشـاء صـيغ اسـتثمارية جديدة والتنويع في صـيغ الاسـتثمار لتقليل المخاطر التي قد تلحق بوزارة الأوقاف.
12. توصية بالتوفيق بين الآراء الفقهية المختلفة بما يساعد وزارة الأوقاف على تطوير استثماراتها.
13. توعيـة أفراد المجتمع الفلســـطيني بـالوقف وأهميتـه وآثـاره، وتنوع مجـالاتـه، من خلال عقد النـدوات والمحاضرات واللقاءات العلمية المتجددة إضافة إلى نشر ذلك عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حتى يمكن للوقف النهوض بالدور المنوط والمأمول منه.

عنوان الواسة

استبدال الوقف وبيعه

اسم الباحث	عبد القادر عبد الله حسين الحواجري
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	الجامعة الإسلامية
سنة النشر	2015م
رمز الدراسة	wakf-iug-m-06

ملخص الدراسة

- الوقف نظام إسلامي له مكانة عظيمة في شريعتنا الغراء، وهو مصدر من مصادر تطوير الدولة، وتدعيمها، وهو رافد ينبع بخير وبركة مدخرة للمجتمع المسلم.
- لذلك اختار الباحث هذا الموضوع الموسوم ب "استبدال الوقف وبيعه " لأهميته الشرعية، مبينا من خلال ذلك قيمة عين الوقف، وحقيقتها وفائدتها وأركانها وشروطها وخصائصها ومجالها وأنواعها.
- كما ويبين من خلاله أحكام استبدال الوقف وصور استبدال الوقف وحكمه، وضوابط الاستبدال، وعلاقة البيع باستبدال الوقف والمقاصد الشرعية لاستبداله والتصرف في مصادر الوقف من الموقوف عليهم، والتصرف في ناتج الوقف.
- وكما يبين الباحث من خلال هذا الموضوع أحكام بيع الوقف، وأحكام صوره، وحكم ناتج الوقف، وضوابط البيع، والمقاصد الشرعية للبيع.
- وبرغب الباحث أن يظهر كيفية الاستفادة من العين الوقفية وتطويرها، وذلك بوضع النظام الوقفي في قالب معاصر يتماشى مع الأحداث والمستجدات يخدم به الوقف ويقوم على تنميته، ويحفظه من الهلاك والضياع والتلف والتعدي والتهاون، ثم يجعل هذا النظام يسهم في رفعة ورقي المجتمع المسلم واستثماره، حيث إنه رافد أساسي من روافد الاقتصاد الإسلامي الذي يعادل بين الغني والفقير، فلا يكون دولة للأغنياء على الفقراء، كالأنظمة الوضعية المختلفة.

أهم النتائج

- إن الأوقاف من الأموال الشـــريفة في الشـــريعة الإســـلامية، لذلك حثت على الحفاظ عليه وحمايته وتنميته، ودعت إلى التصدق به، والأصل ألا يجوز بيعه ولا هبته ولا توريثه ولا الرجوع فيه.
- تنتقل ملكية الوقف من الواقف إلى الموقوف عليهم إن كانوا معينين، أو ينسب الله تعالى تعظيما للوقف إن لم تعين الجهة المستفيدة منه، مع الأخذ بالاعتبار الانتفاع منه مع عدم التصرف بأصله في جميع الأحوال.
- أنواع الوقف كثيرة، وينقســم إلى هذه الأنواع باعتبارات عدة منها: باعتبار الغرض، وباعتبار المحل، وباعتبار الحكم التكليفي، وباعتبار الحكم الوضـــعي، وباعتبار التوقيت، وباعتبار التعليق، وباعتبار اســـتعمال المال، وباعتبار الشيوع، وباعتبار ترتيبه الإداري.
- خصائص الوقف أنه تشريع سماوي غير وضعي، فيه الشمولية والدوام والاستمرارية والثبات الواقف في رقبته، ويصرف ناتجه إلى جهة بر تقربا إلى الله تعالى.
- الوقف يدخل في جميع المجالات، الديني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري والعلمي والصحي.
- اســتبدال الوقف هو تغيير العين الموقوفة وإخراجها من الوقف، وقيام عين أخرى مكان الأولى، فيترتب عليها أحكام الوقف، سواء كانت مثلها أو مختلفة عنها.
- جواز استبدال الوقف سواء من العقار أو من المنقول بمثله، أو استبدال الوقف المنقول بآخر من العقار، مع عدم الاعتبار للنوع فيه، وجوازه إذا شرط الواقف الاستبدال، وذلك لضرورة أو حاجة أو مصلحة راجحة، كأن خرب الأصـل أو تعطلت المنفعة، أو صـار عبئا على الموقوف عليهم، ولا يجوز اسـتبدال الوقف من العقار بآخر من المنقول.
- استبدال الوقف وبيعه، له ضوابط وهذه الضوابط للناظر القائم على الوقف، وضوابط للعين الموقوفة المبدلة، وضوابط للعين المشتراة "المبدلة بها "، فالاستبدال ليس اعتباطا أو مجرد للبيع أو الاستبدال.
- علاقة الاسـتبدال بالبيع علاقة تلازميه، حيث إن كثيرا من الاسـتبدال لا يتم إلا ببيع العين الموقوفة، ثم شـراء العين المشتراة لتحل مكان الموقوفة المباعة.

أهم التوصيات

1. أدعو الباحثين لمزيد من البحث والدراسة في قضايا الوقف في ضوء المستجدات المعاصرة.
2. أدعو أصحاب القرار والنفوذ في البلدان بإصدار قوانين تتعلق ببيع واستبدال الوقف، ضمن ضوابط ومعايير وقيم تمنع من اتخاذ هذا الأسلوب وسيلة للتفريط أو التضييع أو السماح لأهل النفوذ من التعدي عليه.

عنوان الواسة

نحو استراتيجية تنموية لتطوير الوقف التعليمي لتمويل التعليم الجامعي في فلسطين 2018م

اسم الباحث	فادي فتحي الأشرم
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	الجامعة الإسلامية
سنة النشر	2019م
رمز الدراسة	wakf-iug-m-07

ملخص الدراسة

- تنبع أهمية الدراسة من احتياج الجامعات الفلسطينية لمصادر تمويل متنوعة بخلاف المصادر الموجودة والتقليدية، نظراً لأن قطاع التعليم الجامعي والبحث العلمي في فلسطين والذي يعتبر من أهم قطاعات النمو والتنمية – يعتمد على رسوم الطلاب والذي لا يكفي لاستمرار عمل الجامعات بالكفاءة المطلوبة، لذلك كان من الضروري توفير مصادر تمويل مختلفة.
- تهدف الدراسة إلى التعرف على وقفيات الجامعات الفلسطينية وبيان الصيغ الاستثمارية وكيفية استثمار أموال الوقف والمعوقات والمقترحات والحلول وتقديم استراتيجية تنموية لإمكانية استثمار الوقف التعليمي ومساهمته بتطبيقاته الحديثة في تمويل الجامعات والبحث العلمي في فلسطين.
- وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، والمنهج الاستنباطي، كما تم إجراء العديد من المقابلات وجمع البيانات من بعض الجامعات الفلسطينية والجامعات الدولية التي تم دراسة تجربتها بالوقف التعليمي بالاعتماد على التقارير الإدارية والمالية للجامعات.

أهم النتائج

- إمكانية تعدد صور التمويل بالوقف التعليمي نظراً لتطور الأدوات المالية وسبل الاستثمار.

- بناء استراتيجية لتمويل التعليم الجامعي في فلسطين، وتحديد أهم الأهداف الرئيسية.
- بناء الهيكلية الإدارية للتمويل وكيفية استقطاب الوقف واستثماره بما يخدم تنمية وتطوير التعليم الجامعي.
- تحديد المعوقات التي تحول دون تفعيل نظام الوقف التعليمي، والعقبات القانونية والإدارية والمؤسساتية.

أهم التوصيات

أولا: السياسات القانونية والتشريعية

1. إجراء تعديلات جوهرية وقانونية لتفعيل نظام الوقف وتفعيل مسألة إعادة اشتراط الإدارة للواقف والسماح بتنوعها، وحظر تعديل وتغيير شروط الواقفين، إلا بإذن الواقف نفسه، أو بقرار محكمة.
2. السماح للإدارة العليا للوقف بإسناد استثمار أموال الوقف لجهات استثمارية متخصصة، مع تحديد نسبة استثمار الإدارة القائمة على الأوقاف وكذلك نسبة الجهات الاستثمارية من استثمار أصول الوقف.
3. العمل على إقرار قانون يعمل على إنشاء أوقاف تعليمية باستخدام طرق جديدة مثل إنشاء وقف تعليمي مقابل إعفاءات ضريبية، أو أن يقوم الواقفون باستخدام أموال الضريبة التي يدفعونها لإنشاء وقف تعليمي.
4. العمل على إقرار إعفاءات ضريبية لإيرادات استثمار أصول الوقف.
5. التأكيد على الإفصاح والشفافية، ونشر التقارير المالية والإدارية بشكل دوري، وتغيير الإدارة العليا بشكل دوري مع نشر كافة إنجازات الإدارة السابقة.
6. تشجيع إنشاء صناديق وقفية لاستثمارها، ووضع سياسات وادارة لكل صندوق، والرقابة عليها.

ثانيا: السياسات الإدارية

1. تدريب وتأهيل العاملين بالوقف للقيام بدورهم بأفضل وجه، وبدرجة عالية من الحرفية والمهنية.
2. توفير واستقطاب متخصصين للعمل في إدارة الوقف، وكذلك التعاون مع الجهات ذات العلاقة لتوفير تدريبات وخبرات للعاملين بالوقف، من أجل تحقيق عوائد لاستثمار أموال الوقف.
3. تهيئة بيئة عمل متقدمة ومتكاملة للوقف، وكذلك تحديد مرتبات مجزية للعاملين والموظفين بالوقف، واشتراط زيادة مرتباتهم بالإنجاز وقدرتهم على تطوير الوقف واستثماره، وذلك لتحفيزهم مالياً وتقليل ظهور فرص الفساد

ثالثاً: السياسات العامة

1. نشر الوعي في المجتمع عن الوقف التعليمي، وأهميته وإسهاماته في تطوير التعليم والتخفيف عن المجتمع.
2. تنظيم ورش عمل ومؤتمرات متخصصة بالحديث عن الوقف التعليمي، والتشجيع عليه.
3. توعية القائمين على الجامعات وغيرها بأهمية الوقف التعليمي والدور الكبير الذي يسهمه في تمويل التعليم عبر إيرادات استثمار أصول الوقف، وتشجيع الأفراد والمانحين على إنشاء أوقاف جديدة.

عنوان الدراسة

دور الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية في فلسطين، واستراتيجيات تطويره، دراسة حالة المحافظات الجنوبية

اسم الباحث	ماهر أحمد عبد المجيد يعقوب
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	الجامعة الإسلامية
سنة النشر	2021م
رمز الدراسة	wakf-iug-m-08

ملخص الدراسة

- هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على دور الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية في فلسطين المحافظات الجنوبية – واستراتيجيات تطويره من خلال الإجابة عن التساؤلات حول ما هو دور الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية في المحافظات الجنوبية من فلسطين، وما هي استراتيجيات تطويره، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك استخدام المنهج التاريخي بدراسة التجارب السابقة في مجال البحث، وتم جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، واستخدام أداتين لهذا الغرض، هما الاستبانة؛ وقد بلغ العدد الموزع (194) استبانة، تم استرداد (152) منها بنسبة (78.3%)، والمقابلة؛ مع (10) من موظفي الإدارة العليا، ثم تحليل البيانات إحصائياً باستخدام بعض الأساليب الإحصائية باستخدام برنامج spss.

أهم النتائج

- ضعف التشريعات المتعلقة بالوقف في فلسطين.
- عدم وجود مؤسسة مستقلة لإدارة الوقف في قطاع غزة.

- عدم قيام وزارة الأوقاف بدور كاف في توعية المجتمع بالوقف.
- عدم زيادة نسبة الأملاك الموقوفة في قطاع غزة خلال 72 عاماً الماضية، حيث تبلغ 2.3% فقط.
- وجود مشكلة التعديات على أملاك الوقف واستغلالها دون وجه حق.
- تأثير الحصار الاقتصادي على قطاع غزة، وتدني مداخيل المستأجرين وتأخرهم في دفع الأجرة بسبب تدهور الوضع المالي العام.
- استنزاف النفقات التشغيلية والرأسمالية لأموال الوقف، مما أدى إلى تراكم العجز المالي في وزارة الأوقاف.

أهم التوصيات

التوصيات المتعلقة بواقع الوقف الإسلامي:

1. معالجة الواقع التشريعي والقانوني للوقف في فلسطين، بتحديث أو سن تشريعات جديدة للوقف الإسلامي، بما يلبي متطلبات العصر، واحتياجات العملية التنموية في فلسطين.
2. استعادة حضارة الوقف، وتفعيل نظامه ومؤسسته العظيمة، بأبعادها الواسعة وآثارها الاجتماعية والحضارية، وإحياء سنته في نفوس المواطنين، وتوعيتهم بمقاصده وأهميته الاقتصادية والاجتماعية، من خلال: استعادة حضارة الوقف، وتفعيل نظامه ومؤسسته العظيمة، بأبعادها الواسعة وآثارها الاجتماعية والحضارية، وإحياء سنته في نفوس المواطنين، وتوعيتهم بمقاصده وأهميته الاقتصادية والاجتماعية، من خلال: تعزيز ارتباط المواطنين بمقاصد الوقف الكلية الجامعة، في كافة مجالاته الاستراتيجية التي تمثل عناصر القوة الاستراتيجية الشاملة للدولة والمرتبطة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية، والصحية، والإعلامية، والتقنية، والسياسية، والأمنية، والعسكرية)، إلى جانب الربط الديني والعقدي.
3. توعية المواطنين بأنواع الوقف واستخداماته سواء كان نقدا أو عقاراً، أو خدمة، أو كان جهدا، أو وقتا.
4. توعية الواقفين حول أفضل الشروط والممارسات الوقفية لاستثمار الوقف.
5. استهداف المواطنين القاطنين في المدن جنوب قطاع غزة، خاصة وأنهم يمتلكون أرضٍ واسعة على خلاف المحافظات الأخرى.
6. تفعيل دور الإعلام الرسمي والاجتماعي في توعية الجمهور وإحياء ثقافة الوقف.
7. استنفار الدعاة والعلماء للحث على أهمية الوقف ودوره في المجتمع في الدروس والمواعظ والخطب المنبرية.
8. إقامة المؤتمرات العلمية التي تناقش الوقف؛ مشاكله وقضاياه، وأفق تطويره، ومتابعة المستجدات العصرية والتقنية التي يمكن الاستفادة منها في إدارته، ليواكب كل جديد.

عنوان الواسة

تقييم وتطوير الاستثمار الوقفي في المحافظات الجنوبية في ضوء التجارب الدولية السابقة "دراسة تطبيقية مقارنة"

اسم الباحث	مجدولين يوسف سعيد أبو لولي
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	الجامعة الإسلامية
سنة النشر	2020م
رمز الدراسة	wakf-iug-m-09

ملخص الدراسة

- هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الاستثمار الوقفي في قطاع غزة، وبناء نموذج استثماري تطويري للمقدرات الوقفية من خلال الاطلاع على التجارب الناجحة لبعض الدول العربية والدولية والإسلامية، والتعرف على أهم المزايا المتحققة من استخدام هذا النموذج الاستثماري الوقفي في المجالات التنموية التعليمية الصحية الزراعية الصناعية، بالإضافة لقطاع المشاريع الصغيرة.
- ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث لجأت الباحثة إلى جمع البيانات من خلال المقابلات غير المهيكلة لدراسة إجابات مدراء دوائر الأملاك والعقارات الوقفية في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في قطاع غزة، بالإضافة إلى عقد مقابلات متفرقة مع مدراء في وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الزراعة، بالإضافة إلى تحليل البيانات الموجودة في وزارة الأوقاف وذلك لحصر الأموال الوقفية العقارية في قطاع غزة، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى وذلك لتقديم المقترحات لجهات الاختصاص.

أهم النتائج

- تدني مستوى المقدرات الوقفية المخصصة لأغراض تنموية، حيث أن غالبية الأوقاف هي أوقاف دينية، وما تم تخصيصه للأهداف التنموية قليل مقارنة بحجم الاحتياجات الكبيرة في المجتمع.

- تدني مساهمة الوقف في دعم المؤسسات الصحية عن طريق توفير الأراضي لها من أجل إقامة المؤسسات الصحية حيث تمثل الأراضي الوقفية المستغلة في المجال الصحي 1,4% فقط من إجمالي مساحة الوقف.
- يستحوذ القطاع الزراعي على الجزء الأكبر من المقدرات الوقفية، ولكن حجم العوائد الزراعية الوقفية في قطاع غزة والمقدرة بحوالي 1.5 مليون شيكل سنويا، يعد قليل مقارنة بإجمالي العوائد الزراعية في قطاع غزة والمقدر بـ 100 مليون شيكل سنوياً، ويرجع ذلك لعدم توفر الكفاءة لفرق الاستثمار الزراعي في القطاع مقارنة بدرجة بحجم الطلب محلياً وعربياً لمنتجات هذا القطاع، كونها منتجات استهلاكية أساسية.
- الاهتمام بقطاع التعليم من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لا يتجاوز 9% مقابل الاهتمام بالقطاع الديني وبناء المساجد، حيث أن المؤسسات التعليمية الممنوحة من الأراضي الوقفية 86 مدرسة مقابل 868 مسجد، بالإضافة إلى عدم تخصيص أراضي وقفية للمكاتب التعليمية أو المراكز الثقافية في قطاع غزة، وهذا مؤشر آخر لتدني الاهتمام في المجال التعليمي.
- مساهمة الأموال الوقفية في تمويل المشروعات الصغيرة لا تتجاوز الـ 15 مشروع، دون وجود مؤشرات واضحة نحو الاهتمام بقطاع المشروعات الصغيرة أو الاستثمار فيها، وأن غالبية المشاريع الاستثمارية للوقف في قطاع غزة هي عبارة عن الاستثمار في العقارات من أجل التأجير، دون الدخول بشكل مباشر في المشاركة مع المضاربين في مشروعاتهم سواء كانت كبيرة أو صغيرة.
- ضرورة الاهتمام بالمشاريع التكنولوجية الصغيرة والمشاركة في بنائها من أموال الوقف، يحقق عوائد مثمرة بناء على التجربة الأندونيسية كونها مشاريع مستقبلية مجدية، لاسيما أن الشعب الفلسطيني يعتبر من المجتمعات المواكبة للقطاع التكنولوجي.

أهم التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة والدراسات السابقة والموضوعات المتعلقة الدراسة، توصي الباحثة بما يلي:

أ. مجال الاستثمار الوقفي الصحي:

- ضرورة تخصيص أراضي وقفية للمراكز الصحية المتخصصة، لتعزيز المجال الصحي ولزيادة العوائد الناتجة من الاستثمار الوقفي الصحي.
- ضرورة التركيز الاستثماري على التخصصات الطبية المفقودة لتجنب المواطنين من السفر إلى الخارج وتحمل معاناة وتكاليف السفر.
- دعوة المؤسسات والجهات الدولية المانحة في بناء مرافق صحية بالشراكة مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، لتعزيز البناء في قطاع الصحة والاستثمار فيه.

ب. مجال الاستثمار الوقفي الزراعي:

- التعاقد مع شركات متخصصة في المجال الزراعي لتطوير الاستثمار الوقفي، وتوفير إطار تأميني ضامن للشركات الزراعية المتخصصة في حال تعاقدها مع وزارة الأوقاف في حالات الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية، وضرورة التركيز الاستثماري الزراعي على المنتجات ذات الميزة التنافسية.

ت. مجال الاستثمار الوقفي التعليمي:

- ضرورة توفير قدرات بشرية عالية الكفاءة في مجال التعليم والاستثمار للوصول بمخرجات تنموية ومالية ومجتمعية فعالة بعيداً عن الأداء التقليدي في إنشاء وإدارة المدارس والمعاهد والكليات في قطاع غزة، والتركيز على القطاعات التكنولوجية المثمرة محليا ودولياً في الاستثمار الوقفي، وضرورة تخصيص أراضي وقفية للمكتبات والمراكز الثقافية؛ لزيادة العوائد الناتجة من الاستثمار الوقفي التعليمي، والمشاركة مع الجهات الدولية المانحة لبناء مرافق أكاديمية وتعليمية خاصة، لتعزيز البناء في قطاع التعليم والاستثمار فيه.

ث. مجال المشروعات الصغيرة:

- ضرورة تخصيص أراضي وقفية للاستثمار في قطاع المشروعات الصغيرة، والتعاقد مع الشباب الريادي في كافة المجالات لتطوير وتعزيز الاستثمار الوقفي في هذا المجال الهام.

ج. مجال الاستثمار الوقفي في قطاع الصناعة:

- ضرورة تخصيص أراضي وقفية للاستثمار الصناعي، والتعاقد مع للمستثمرين في المجال الصناعي لتعزيز الاستثمار الوقفي في هذا المجال الهام، وضرورة تقديم تسهيلات حكومية لإنشاء المشاريع الوقفية الصناعية لتعزيز ازدهار الوضع الاقتصادي وتقليص التبعية الاقتصادية لدولة الاحتلال، والعمل وفق خطط وبرامج تنموية خاصة بالقطاع الصناعي وأهم المجالات الصناعية المطلوبة محلياً ودولياً، والتركيز على ما يميز الصناعات الفلسطينية عن غيرها من الصناعات الدولية.

توصيات عامة:

1. ضرورة قيام جهات الاختصاص المعنية باتخاذ التدابير اللازمة لزيادة استثمار الوقف، وأهمها إصدار حزمة القوانين الناظمة لذلك، والمشاركة مع البنوك الإسلامية بهدف تطوير ملكيات الوقف الإسلامي.
2. توعية المواطنين وحثهم على وقف الأموال النقدية، حيث أن ذلك يساعد أصحاب الدخول المنخفضة وقف أموالهم، من خلال إنشاء الصناديق الوقفية، والصكوك الوقفية، والأسهم الوقفية ذات القيمة المنخفضة.
3. العمل على تشجيع المستثمرين نحو الاستثمار في العقارات الوقفية من خلال منحهم امتيازات، وتنويع وتطوير صيغ استثمار وتمويل الوقف، وتنمية القدرات والكفاءات الإدارية للقائمين على استثمار أموال الوقف.
4. تبني نظام الأسهم الوقفية ذات القيمة المنخفضة لإتاحة الفرصة أمام المجتمع الفلسطيني لوقف أموالهم.

عنوان الواسة

دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية لقطاع غزة)

اسم الباحث	معتز محمد مصبح
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	الجامعة الإسلامية
سنة النشر	2013م
رمز الدراسة	wakf-iug-m-10

ملخص الدراسة

- هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي للتعرف على دور الوقف الخيري بشقيه النقدي والعيني في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة المتمثلة بكل من المجال الاجتماعي، والمجال الديني، والمجال التعليمي والمجال الصحي، ومجال البنية التحتية والإنشاءات، بالإضافة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه الوقف الخيري في قطاع غزة في دعم قطاعات التنمية الاقتصادية، وسبل تنمية الوقف واستثماره وتطويره من وجهة نظر القائمين عليه.
- ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل المضمون في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، وتم إعداد استبانة لهذا الغرض مكونة من 79 فقرة موزعة على المجالات السابقة، تم تطبيقها على جميع العاملين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في قطاع غزة في كل من: الإدارة العليا في وزارة الأوقاف، ومدراء مديريات المحافظات ودائرة الأملاك، ودائرة الهندسة والإنشاءات والدائرة المالية، ودائرة الشؤون القانونية، والإدارة العامة للتخطيط والاستثمار والبالغ عددهم (50) فرداً، وقد تم توزيع (44) استبانة على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد (43) استبانة بنسبة 77,2%% من حجم المجتمع، ونسبة 98% من حجم العينة.

أهم النتائج

- ضعف دور الوقف في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة في المجال الاجتماعي سواء كان وقفا نقديا أو عينا، باستثناء جزء يسير مقدم على هيئة إعانات.
- يساهم الوقف في تنمية المجال الديني في قطاع غزة، وذلك بسبب حصر الوقف في المجال الديني من قبل المواطنين، غير أن هذه المساهمة تأثيرها ضعيف على التنمية الاقتصادية في قطاع غزة. يواجه قطاع غزة مشكلة التعديات على أملاك الوقف من قبل المواطنين، حيث أن هنالك مئات الدونمات تم الاعتداء عليها من قبل المواطنين.
- يواجه قطاع غزة قلة وغلاء العقارات والتي جعلت المواطنين يعرضون عن عملية الوقف.
- ضعف ثقة الجمهور في إدارة الوقف، بالإضافة إلى قلة خبرة وكفاءة الإدارة في مجال تنمية واستثمار أملاك الوقف في قطاع غزة
- غياب التنسيق الكافي بين الجهات الحكومية ووزارة الأوقاف في قطاع غزة.
- يعاني قطاع غزة من ضعف وعي الجمهور بأهمية الوقف في التنمية الاقتصادية.

أهم التوصيات

1. العمل على تنويع وتطوير صيغ استثمار وتمويل الوقف المتبعة في وزارة الأوقاف في قطاع غزة.
2. ضرورة العمل على توعية الواقفين حول ترشيد شروطهم بما يتلاءم مع متطلبات الاستثمار والتنمية.
3. العمل على استبدال أملاك الوقف التي يصعب استثمارها والاستفادة منها.
4. ضرورة العمل على تنمية قدرات وتطوير كفاءة العاملين في الوقف.
5. التشجيع على وقف الأموال النقدية، حيث أن ذلك يساعد أصحاب الدخول المنخفضة وقف أموالهم، من خلال إنشاء الصناديق الوقفية، والصكوك الوقفية، والأسهم الوقفية ذات القيمة المنخفضة.
6. ضرورة إعداد برامج توعية للمجتمع الفلسطيني خاصة في قطاع غزة حول أهمية الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية وتنوع مجالاته، وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة.
7. العمل على إزالة التعديات على أملاك الوقف في قطاع غزة.
8. إجراء المزيد من الأبحاث الميدانية حول مؤسسة الوقف، بحيث تتضمن التعرف بعمق إلى المتبرعين بالوقف، والفئات المستفيدة من الوقف في قطاع غزة.

عنوان الواسة

المنازعة على أرض الوقف وتطبيقاتها في المحاكم الشرعية بقطاع غزة

اسم الباحث	يحيى نصر حمودة الدلو
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	الجامعة الإسلامية
سنة النشر	2009م
رمز الدراسة	wakf-iug-m-11

ملخص الدراسة

- يتجلى فضل الوقف، الذي يتمثل في تحبيس الرأسمال وتسبيل العائد، في بناء المجتمع الإسلامي على جميع جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعلمية، وغيرها، فهو باب عظيم من أبواب الخير والإحسان في الإسلام، ويحقق جانبًا شاملًا من تكافل المجتمع المسلم ويساعد في ترسيخ سلمه الاجتماعي ورعاية أفراده.
- وفي دراسة تحت عنوان "المنازعة على أرض الوقف وتطبيقاتها في المحاكم الشرعية بقطاع غزة"، تم التطرق إلى أحكام الوقف ومشروعيته، والتركيز على بعض القضايا القائمة والمثيرة للجدل في قطاع غزة، بالإضافة إلى سبل حلها، وأكدت الشريعة الإسلامية مشروعية الوقف وبينت أحكامه، على الرغم من أن بعضها قد يكون مستندًا إلى اجتهادات شخصية، إلا أنه يجب الأخذ بما يحقق المصلحة والمنفعة والفائدة الأكبر لجانب الوقف، وحمايته من العبث والضياع، وذلك حسب آيات الكتاب العزيز وأقوال النبي المختار وفعله وعمل أصحابه.
- كما أوضحت الدراسة أن الأصل في الوقف هو التأبيد، ولا يصح تأقيته، كما تم توضيح كيفية إنشاء الوقف وإثباته بالوصية.

أهم النتائج

حقيقة الوقف: تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة

- لزوم الوقف وعدم جواز الرجوع عنه، ومن أحكامه: جواز وقف العقار والمنقول والمشـــاع. وعدم جواز تأقيت الوقف فشرطه التأبيد ودوام المنفعة.
- وجوب الحفاظ على الأوقاف بشتى السبل الممكنة وتنميتها.
- شرط الواقف كنص الشارع في الفهم والدلالة لا في وجوب العمل.
- يثبت الوقف بالإنشاء مستكملا شروطه وكذلك إذا كان ضمن الوصية فيعتبر من ثلث المال.
- لم أعثر على حجة وصية تتضمن الإيصاء للوقف بشيء في حدود جهدي البسيط وما اطلعت عليه وبالرجوع أيضا للمختصين.
- جواز استبدال الوقف عند قيام المصلحة بشرط كونها أفضل لجهة الوقف.
- تحقق غصـــب وجحد الوقف والتعدي عليه في غير واحدة من مناطق قطاع غزة وأرض المغراقة أكبر شـــاهد على ذلك.
- وجود حصر بالأوقاف الموجودة في قطاع غزة لدى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
- وجود عدد من الوثائق القضائية وغيرها تثبت وتؤكد وقفية أرض المغراقة.

أهم التوصيات

1. الاهتمام بشكل أوسع وأكبر بقضايا الوقف ومتابعتها بجدية أكبر من قبل الجهات المختصة.
2. أوصـي بإزالة جميع التعديات الواقعة على أرض الوقف في قطاع غزة وتهيئة المناخ المناسب لتسوية الوضع في أراضـــي الوقف بقرية المغراقة لكونها ثابتة الملكية لوزارة الأوقاف، وتصـــحيح الوضـــع القائم يكون بتسـليم الأرض للوزارة المذكورة أو عقد عقود إيجار بين الطرفين حسب شروط إجارة الوقف.
3. أدعو كافة الجهات المعنية والمختصة وخاصة الرسمية منها للتعاون جميعا جنبا بجنب إضافة لوزارة الأوقاف والشـــؤون الدينية للقيام كل بواجبه اتجاه الوقف وإيجاد الســـبيل الأمثل لوضـــع حد للتعدي على أرض الوقف وإزالته.
4. أوصـــي أيضـــا وبكل قوة بوجوب رفع قضـــايا الوقف أمام المحاكم الشـــرعية إذ هي صـــاحبة الاختصـــاص لا المحاكم النظامية خاصـــــة مع الآثار الســـــلبية التي يخلفها رفع الدعوى أمام النظامية منها يطول البت فيها أكثرها لعدة سنوات.

عنوان الواسة

صكوك المشاركة المتناقصة ودورها في دعم الوقف الخيري الفلسطيني

اسم الباحث	زياد جلال الدماغ
نوع البحث	دراسة
جهة النشر	جامعة فلسطين
سنة النشر	2015م
رمز الدراسة	wakf-pal-s-12

ملخص الدراسة

- تتضمن هذه الدراسة العديد من المحاور المهمة التي تهدف إلى تعريف القارئ بمفهوم صكوك المشاركة المتناقصة بطريقة مفصلة وشاملة، وتم التركيز على أهمية هذه الصكوك وأنواعها المختلفة، بالإضافة إلى تطبيقاتها المعاصرة والأمثلة العملية التي تظهر استخدامها في الأسواق المالية العالمية.
- وبالإضافة إلى ذلك، تم توضيح مفهوم الوقف الخيري الفلسطيني وأهميته في الحفاظ على التراث والموروث الثقافي في فلسطين.
- تم تسليط الضوء على أنواع الوقف الخيري واحتياجاته التمويلية، وكيفية تمويله من خلال صكوك المشاركة المتناقصة والفوائد التي يتمتع بها المستثمرون الذين يشترون هذه الصكوك.
- بشكل عام، شملت هذه الدراسة عدة محاور تتعلق بمفهومين مهمين في العالم المالي والاقتصادي، وهي صكوك المشاركة المتناقصة والوقف الخيري الفلسطيني، وتم توضيح الأهمية والفوائد المترتبة على كل منهما وكيفية تطبيقهما بشكل فعال في السوق المالية، بحيث يستفيد المستثمرون ويساهمون في دعم القطاع الخيري في فلسطين.

أهم النتائج

- تعد صناعة الصكوك عامة حديثة العهد، وخاصة في فلسطين، حيث نجد غياب الإطار القانوني والشرعي والتنظيمي للصكوك غياباً كاملاً، فضلاً عن افتقارها مؤسسات البنية التحتية المساندة لها، وهذا يحتاج إلى نشر ثقافة الصكوك لدى الجمهور.
- نستنتج من خلال التجارب المعمولة في العالم العربي والإسلامي صلاحية استخدام صكوك المشاركة في تعبئة الموارد المالية اللازمة، إذ تفتح باب المشاركة الشعبية أمام الجمهور للمساهمة في بناء اقتصاداتهم.
- كما نستنتج من خلال الدراسة ما مدى حاجة مؤسسة الوقف إلى تمويل لتغطية احتياجاته حتى يستطيع تفعيل دوره في الحياة الاقتصادية، وبالتالي يمكن الاستفادة من صكوك المشاركة المتناقصة في دعم وتمويل الاحتياجات التمويلية اللازمة.

أهم التوصيات

1. ضرورة العمل على نشر ثقافة صناعة الصكوك بين أفراد المجتمع من خلال إنشاء المعاهد ومراكز التدريب، وعقد المؤتمرات، والتي تساهم أيضا في إعداد الكوادر البشرية اللازمة.
2. ضرورة العمل على سن التشريعات القانونية والشرعية واللوائح والتعليمات اللازمة التي تنظم عمل الصكوك، بالإضافة إلى مؤسسة الوقف الفلسطيني.
3. ضرورة دعوة مؤسسة الوقف الخيري الفلسطيني على إصدار صكوك مشاركة متناقصة، حيث تعمل على توفير السيولة اللازمة لغرض المساهمة في إنشاء مشاريع اقتصادية عملاقة تساهم في تفعيل دور مؤسسة الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية.

عنوان الواسة

دور الوقف الإسلامي في التنمية العمرانية

اسم الباحث	ياسين هشام ياسين عبد اللطيف
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	جامعة القاهرة
سنة النشر	2014م
رمز الدراسة	wakf-cu-m-13

ملخص الدراسة

- تسعى نظم الإدارة الحديثة في الدول المتقدمة إلى تعزيز دور القطاع الثالث في عمليات التنمية، وهو القطاع الخيري غير الربحي، حيث يعتبر الوقف الإسلامي أبرز صوره في الحضارة الإسلامية، فقد ساهم في كافة مجالات الحياة، ولكنه تعرض إلى أزمات عديدة تعوقه عن أداء دوره الحضاري.
- يتناول الباب الأول الدراسة النظرية للوقف حيث يتناول الفصل الأول التعريف بالقطاع الثالث، ثم التعريف بالوقف وخصائصه.
- ويتناول الفصل الثاني التعريف بمفهوم التنمية والتنمية العمرانية، وإسهامات الوقف في مجالات التنمية، ويتناول الفصل الثالث عملية استثمار وإدارة الأوقاف.
- بينما الباب الثاني يتم فيه دراسة حالة الأوقاف وحجمها وتاريخها في ثلاث دول إسلامية هي مصر وتركيا وفلسطين.
- الفصل الرابع: حجم الأوقاف في دول الدراسة.
- الفصل الخامس: استثمار الأوقاف في دول الدراسة.

أهم النتائج

- يعتبر الوقف من الآليات الهامة التي ســـاهمت في تحقيق التنمية في البلاد الإســـلامية، وذلك عن طريق تمويل المشاريع الخيرية والإنفاق على الفقراء والمحتاجين والمشاريع التنموية الأخرى.
- أدى التدخل الحكومي في قطاع الأوقاف إلى تراجع دور الوقف في بعض المجتمعات الإســـلامية، وذلك بسبب التدخل الحكومي في إدارة الأوقاف وتحويل جزء من أموال الوقف إلى الخزينة العامة.
- ومع ذلك، فإن الوقف لا يزال يؤدي دورًا ملموسًـا في المجتمعات الإسـلامية، ويسـتمر في تمويل العديد من المشاريع الخيرية والتنموية، ويساعد على تحقيق التنمية المستدامة في تلك المجتمعات.

أهم التوصيات

1. توعية الناس بأهمية الوقف وحثهم على دعمها بكل الوسائل الممكنة.
2. التنسيق بين الوزارة والهيئة للترويج للوقف واستخدام خطبة الجمعة في ذلك.
3. تطوير الدراسات الفقهية المتعلقة بالوقف لتواكب متطلبات العصر.
4. استرداد الأملاك المسلوبة من الوقف.
5. الاستفادة من التجارب الحديثة في تمويل وإنشاء الأوقاف الجديدة.
6. تنويع استثمار الأوقاف والاستفادة من تجارب الاستثمار غير المباشر.
7. التنسيق بين الدولة والجهات المختلفة في المجتمع المدني في إدارة الوقف.
8. دمج الوقف في منهجية التخطيط العمراني.
9. تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية لإنشاء الأوقاف.
10. السماح للواقف باختيار الطريقة المناسبة لإدارة الوقف.
11. تعديل قوانين الأوقاف بما يتوافق مع الأحكام الشـــرعية التي تحمي أملاك الوقف وتحدد التصـــرفات المشروعة فيه.

الفصل الرابع

دراسات وبحوث مجال الشأن المؤسسي

دراسات وبحوث مجال الشأن المؤسسي

رمز البحث/ الدراسة	اسم الباحث	جهة النشر	نوع الدراسة	سنة النشر	عنوان الدراسة
inst-aqsa-m-01	وفاء محمد حميد	جامعة الأقصى	ماجستير	2014م	دور القيادة الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية في وزارة الاوقاف والشؤون الدينية
inst-aqsa-m-02	صابرين محمد أبو مصطفى	جامعة الأقصى	ماجستير	2021م	واقع التخطيط الاستراتيجي في مدارس الأوقاف الشرعية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالمحافظات الجنوبية لفلسطين وسبل تحسينه
inst-aqsa-m-03	محمود عودة عبد الله سعيد	جامعة الأقصى	ماجستير	2017م	الاغتراب الوظيفي وعلاقته بسلوك المواطنة التنظيمية لدى العاملين في وزارة الأوقاف والشئون الدينية
inst-afaq-s-04	د. محمد مصطفى سليمان أبو مصطفى، أ. محمود عودة عبد الله سعيد	مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد	دراسة	2020م	المراجعة الإدارية ودورها في معالجة الانحرافات الوظيفية في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
inst-iug-m-05	مازن اعبيد مسلم النجار	الجامعة الإسلامية	ماجستير	2014م	درجة فاعلية الأداء المؤسسي في مؤسسات التعليم الشرعي بوزارة الأوقاف بمحافظات غزة في ضوء الأنموذج الأوروبي للتميز وسبل تطويره
inst-aqsa-m-06	وفا محمود محمد عياد	جامعة الأقصى	ماجستير	2019م	دور مُمارسة القيادة الخادمة في تحسين الأداء الوظيفي لخطباء وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية

رمز البحث/ الدراسة	اسم الباحث	جهة النشر	نوع الدراسة	سنة النشر	عنوان الدراسة
inst-s-07	وفا محمود محمد عياد	جامعة القران الكريم وتأصيله (السودان)	دراسة	2022م	أثر ممارسة الإدارة بالتجوال في الإبداع الإداري لدى العاملين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية في الفترة (2020م-2022م)
inst-aqsa-m-08	حسام جمال أبو هاشم	جامعة الأقصى	ماجستير	2018م	جودة الحَيَاةِ الوظيفيةِ وَدَورها في تنمية الإبداع الإداري لدى العاملين بوزارة الاوقاف والشؤون الدينية

عنوان الواسة

دور القيادة الإستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

اسم الباحث	وفاء محمد حميد
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	جامعة الأقصى
سنة النشر	2017م
رمز الدراسة	inst-aqsa-m-01

ملخص الدراسة

- هدفت الدراسة إلى التعرف على دور القيادة الإستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة والمقابلات كأدوات لجمع البيانات.
- شمل المجتمع الدراسي عددًا من العاملين في المناصب الإشرافية (رئيس شعبة فما فوق في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية) يبلغ عددهم 123 شخصًا.
- تم استخدام أسلوب المسح الشامل من قبل الباحثة، وتم استرداد 109 استبانات صالحة للتحليل، وهذا يمثل نسبة 88.6٪ من إجمالي عدد الاستبانات التي تم توزيعها.

أهم النتائج

- كشفت النتائج أن واقع القيادة الاستراتيجية لدى العاملين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مرتفع بدرجة كبيرة من خلال حصولها على وزن نسبي 67.5%.

- أوضحت النتائج أن واقع ممارسات القيادة الاستراتيجية كانت كالآتي: تحديد التوجه الاستراتيجي بواقع 72%، استثمار القدرات التنافسية والحفاظ عليها بواقع 63.3%، تطوير رأس المال البشري بواقع 63.5%، دعم وتطوير الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية بواقع 60 %، تنفيذ نظم الرقابة التنظيمية المتوازنة بواقع 71%.
- كشفت النتائج أن مستوى تحقيق الميزة التنافسية في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية متوسط حيث اتضح ذلك من خلال حصوله على وزن نسبي (63.8%).
- أظهرت النتائج أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($a < 0.05$) بين دور القيادة الاستراتيجية ومستوى الميزة التنافسية حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 0.901.
- تبين أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a < 0.05$) بين تحديد التوجه الإستراتيجي ومستوى الميزة التنافسية حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 0.642.
- تبين أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 >) بين استثمار القدرات التنافسية والحفاظ عليها ومستوى الميزة التنافسية حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 0.821.
- تبين أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a < 0.05$) بين تطوير رأس المال البشري ومستوى الميزة التنافسية حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 0.857.
- تبين أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a < 0.05$) بين دعم وتطوير الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية ومستوى الميزة التنافسية حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 0.852.
- تبين أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a < 0.05$) بين تنفيذ نظم الرقابة التنظيمية المتوازنة ومستوى الميزة التنافسية حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 0.805.
- أشارت النتائج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات تقديرات أفراد العينة حول مستوى دور القيادة الاستراتيجية بشكل عام وكل من (الجنس، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).
- أظهرت النتائج أنه يوجد أثر دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($a < 0.05$) بين دور القيادة الإستراتيجية ومستوى الميزة التنافسية حيث بلغ معامل الارتباط بينهما.021
- أشارت النتائج إلى وجود فروق في متوسط استجابة العاملين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية حول القيادة الإستراتيجية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- أشارت النتائج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات تقديرات أفراد العينة حول مستوى تحقيق الميزة التنافسية بشكل عام وكل من (الجنس، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي).

أهم التوصيات

أولا: التوصيات المتعلقة بالقيادة الإستراتيجية

1. العمل على تعزيز القيادة الإستراتيجية من خلال عقد دورات ومؤتمرات خاصة وإعطاء المزيد من الاهتمام لتطبيق ممارساتها.
2. رفع درجة الوعي لدى العاملين في الوزارة بأهمية تطبيق الممارسات للقيادة الإستراتيجية لدورها الفعال في تحقيق الميزة التنافسية.
3. العمل على تغطية كل من البيئة الداخلية والخارجية في التحليل البيئي قبل تصميم الإستراتيجية لضمان الاختيار الأمثل لها.
4. مشاركة كافة العاملين في إعداد الخطة التنفيذية داخل كل دائرة ليتسنى لهم ربط كافة أعمالهم مع تحقيق أهداف الدائرة وصولاً للأهداف العامة لوزارة الأوقاف.
5. العمل على تحفيز العاملين داخل الوزارة بصورة دائمة وفق إمكانيات الوزارة.
6. العمل على توجيه العاملين نحو التغيير من قبل الإدارة العليا، وتطبيق مبدأ تفويضهم وصولاً بهم إلى التمكين لزيادة الحافز لديهم نحو الأداء المتميز.
7. الاهتمام بالعمل الجماعي من خلال تكوين فرق عمل من قبل القيادات، تعمل على تحمل أعباء العمل تحت مبدأ الشراكة والتشاور على التحفيز المعنوي في حال عدم توفر الإمكانات المادية.
8. تعزيز الإيمان الذاتي للعاملين في وزارة الأوقاف وثقتهم بأنفسهم وقدراتهم وإمكانياتهم من خلال استخدام أساليب رقابية تقييمية وتحفيزية لا تربك أداء العامل وتضعف ثقته بنفسه.
9. تشجيع العاملين على تقديم المبادرات الفردية ومناقشتها، حتى تصبح جزءاً من ثقافة الوزارة.
10. توعية العاملين بأهمية الإبداع في خلق شخصية ريادية قيادية تساهم في تحسن العمل، وتنمي من مهارات الفرد، مع توفير بيئة عمل تنتج إبداعاً فنياً يعبر عن التميز.
11. تشجيع العاملين في الوزارة عند أدائهم المتميز للعمل من خلال تحفيزهم الفوري سواء كان معنوي أو مادي لضمان استمرار العطاء بهمة عالية من قبل العاملين.
12. التعمق في تنمية الرقابة الذاتية والإحساس بالمسؤولية لدى العاملين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
13. التأكد من تخصص العاملين في الرقابة داخل الوزارة حتى يستطيعوا العمل بناء على علم مسبق يستطيعوا من خلاله تنويع الأساليب الرقابية التي يتم استخدامها أثناء الرقابة داخل الوزارة.

ثانياً: التوصيات المتعلقة بالميزة التنافسية

1. ضرورة تحسين وتطوير القدرات التنافسية في جميع المستويات من خلال ممارسات القيادة الإستراتيجية ونظم بنائها والاهتمام بالجوانب الأخلاقية.
2. العمل على تحسين الجودة داخل الوزارة من خلال أساليب وأدوات عملية تهتم في تطوير العمل بصورة مستمرة.
3. تعاون الإدارة العليا مع العاملين لتقديم خدمات متميزة بأقل التكاليف للجمهور مع ضرورة العمل على دراسة حاجة الجمهور للخدمات المقدمة.
4. العمل على تطوير الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي بصورة دائمة لتلبي احتياجاتهم، وتزيد من انتمائهم للوزارة.
5. صقل مواهب العاملين داخل الوزارة بشكل يليق بجودة الحياة الوظيفية من خلال الدورات التدريبية التطويرية التي من شأنها تطوير النقص لدى العاملين.
6. العمل على قياس رضى المجتمع عن الخدمات التي تقدمها الوزارة، وعقد ورش عمل مع مختلف فئات المجتمع لملامسة احتياجاتهم.
7. تطوير مؤشرات قياس مستوى الميزة التنافسية في الوزارة، والعمل على قياس الأداء على فترة محددة، وعمل مقارنات مستمرة، واستخلاص النتائج وطرح وتطبيق التوصيات.

عنوان الواسة

واقع التخطيط الإستراتيجي في مدارس الأوقاف الشرعية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالمحافظات الجنوبية لفلسطين وسبل تحسينه

اسم الباحث	صابرين محمد أبو مصطفى
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	جامعة الأقصى
سنة النشر	2021م
رمز الدراسة	inst-aqsa-m-02

ملخص الدراسة

- هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التخطيط الإستراتيجي في مدارس الأوقاف الشرعية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالمحافظات الجنوبية لفلسطين وسبل تحسينه في ضوء تأثير بعض المتغيرات التصنيفية، ومن ثم التوصل إلى سبل لتحسين هذا الواقع، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي بجانبه التحليلي، وقد تم مسح مجتمع الدراسة مسحا شاملا، حيث استجاب (60) من أصل (61) من العاملين بمدارس الأوقاف الشرعية، ومثلث الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات ومقابلة استطلاعية.

أهم النتائج

1. تم تقييم واقع التخطيط الإستراتيجي في مدارس الأوقاف الشرعية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالمحافظات الجنوبية لفلسطين، وحصل تقدير العينة على وزن نسبي (80.38%) أي بدرجة عالية.
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم واقع التخطيط الإستراتيجي في مدارس الأوقاف الشرعية بالمحافظات الجنوبية، وهذه الفروق تتعلق بمتغيرات جنس العاملين ونوع المدرسة وجنس المدير والمؤهل

العلمي للمدير واجتياز مدير المدرسة دورات في التخطيط الإستراتيجي، وكانت الفروق لصالح العاملات الإناث ولصالح العاملين بمدرسة البنات خان يونس، ولصالح العاملين من جنس مديرهم من الإناث ولصالح من المؤهل العلمي لمديريهم بكالوريوس، ولصالح العاملين الذين اجتاز مديرو مدارسهم دورات في التخطيط الإستراتيجي.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقييم واقع التخطيط الإستراتيجي في مدارس الأوقاف الشرعية بالمحافظات الجنوبية تعزى لمتغير سنوات خدمة المعلم.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقييم واقع التخطيط الإستراتيجي في مدارس الأوقاف الشرعية بالمحافظات الجنوبية تعزى لمتغير سنوات خدمة المدير.
5. تم تقييم معوقات التخطيط الإستراتيجي في مدارس الأوقاف الشرعية بالمحافظات الجنوبية، وحصل تقدير العينة على وزن نسبي (54.42%)، أي بدرجة متوسطة.

أهم التوصيات

1. يجب اختيار فريق التخطيط بعناية، حيث يتم اختيار الأشخاص الذين سيتولون إعداد الخطة الإستراتيجي.
2. يجب بناء معايير لتحسين التخطيط الإستراتيجي في المدرسة، من خلال تنمية القدرة على التفكير الاستراتيجي، وبناء هيكل تنظيمي واضح ومناسب للعمل في المدرسة.
3. عقد ورش عمل لمديريات التربية والتعليم، يُشارك فيها كل من المعلمين والمشرفين ومديري المدارس، تتناول أهمية التخطيط الإستراتيجي وآليات تنفيذه.
4. يجب تشكيل لجنة من قدامى المعلمين، تكلف بتحليل البيئة الخارجية للمدرسة، للتعرف إلى الفرص والتهديدات الموجودة.

عنوان الواسة

الاغتراب الوظيفي وعلاقته بسلوك المواطنة التنظيمية لدى العاملين في وزارة الأوقاف والشئون الدينية

اسم الباحث	محمود عودة عبد الله سعيد
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	جامعة الأقصى
سنة النشر	2017م
رمز الدراسة	inst-aqsa-m-03

ملخص الدراسة

- هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الاغتراب الوظيفي، ومستوى سلوك المواطنة التنظيمية، وتحديد طبيعة العلاقة بينهما؛ كما وهدفت إلى معرفة الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين تبعاً للمتغيرات الديموغرافية لدى العاملين في وزارة الأوقاف، والشؤون الدينية في محافظات غزة.
- للوصول للنتائج، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في محافظات غزة البالغ عددهم (1308) عاملاً، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من أفراد مجتمع الدراسة وعددها (297) فرداً، ولقد تم استرداد (277) استبانة بنسبة (93.27%) من عينة الدراسة.

أهم النتائج

- مستوى الاغتراب الوظيفي لدى العاملين في وزارة الأوقاف، والشئون الدينية في محافظات غزة جاء بوزن نسبي (44.517)، وهو بدرجة موافقة (قليلة).

- مستوى سلوك المواطنة التنظيمية لدى العاملين في وزارة الأوقاف، والشئون الدينية في محافظات غزة جاء بوزن نسبي (81.938)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة).
- وجود علاقة عكسية بين الاغتراب الوظيفي وسلوك المواطنة التنظيمية لدى العاملين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في محافظات غزة (مستوى دلالة 0.05).

أهم التوصيات

أولا: توصيات تتعلق بالمتغير المستقل (الاغتراب الوظيفي)

1. ضرورة العمل على تمكين العاملين، ومنحهم صلاحيات أكبر، وزرع الثقة في نفوسهم من خلال نشر القيم السلوكية، والأخلاقية، وإبعادهم عن الإحباط، والشعور بالعزلة، والاغتراب.
2. الاهتمام بتعزيز القدرة على التواصل بين مختلف المستويات الوظيفية؛ وذلك من خلال تطوير مهارات التواصل بين العاملين.
3. ينبغي القيام بتعزيز الثقة في نفوس العاملين، لأداء المهام الوظيفية دون طلب المساعدة من زملائهم في العمل باستمرار.
4. ويوصي الباحث بتعزيز مهارات، وقدرات الإقناع لكافة العاملين من خلال الدورات التدريبية الهادفة لذلك.
5. إعداد القوانين، والأنظمة التي تعزز مكافأة الجهود المبذولة من قبل العاملين، والتوجيهات المستمرة التي تدعم الالتزام بهذه الأنظمة، والقوانين.
6. تهيئة بيئة عمل إدارية تنظم إجراءات العمل التي يجب على العاملين إتباعها؛ وذلك لتحسين مستوى التنظيم الإداري.
7. الاهتمام بالتوجيه، والتطوير المستمر؛ لتهيئة العاملين، ودفعهم للمزيد من المساهمة في التغلب على العقبات التي تعترض تنمية، وتطوير الأداء الوظيفي.
8. تفعيل البرامج التدريبية، والإرشادية؛ وذلك لتحسين مهارات التعامل بين العاملين، وإقامة علاقات اجتماعية قائمة على الاحترام، والتقدير.
9. تحفيز، وتشجيع العاملين على المشاركة في النشاطات الاجتماعية الهادفة، والعمل الجماعي، وذلك لزيادة التفاعل بين العاملين.

10. تأصيل، وتفعيل الوسائل، والطرق لتعزيز ثقافة الانتماء للعمل، وتنمية فاعلية التوافق النفسي، والاجتماعي مع الذات لدى العاملين.

ثانيا: توصيات تتعلق بالمتغير التابع (سلوك المواطنة التنظيمية)

1. السعي إلى حل مشاكل العاملين، وإلغاء متاعبهم، ومعاناتهم؛ وذلك لتوثيق العلاقات الإنسانية بين العاملين.
2. ينبغي غرس سلوك المواطنة التنظيمية لدى العاملين في الوزارة من خلال تشجيعهم على مساعدة زملائهم في أداء الأعمال الموكلة إليهم.
3. تفعيل البرامج التدريبية التي تؤدي إلى تحسين مهارات التعامل بين العاملين، وبالتالي تنعكس على الاستقرار الوظيفي لديهم.
4. تلبية احتياجات العاملين، والسماح لهم بالمناقشة، وتبادل الآراء، وخلق الأفكار من خلال المشاركة في صنع القرارات التنظيمية.
5. إتباع أسلوب المشاركة، وإبداء الآراء التي تنعكس بدورها على مستوى سلوك المواطنة التنظيمية، وتؤدي إلى المشاركة البناءة، والمسئولة في إدارة أعمال الوزارة.
6. توعية العاملين بأهمية الحرص على حضور الاجتماعات الرسمية، والغير رسمية، وما يحققه هذا السلوك من تطور، ونجاح للوزارة؛ وذلك من خلال عقد الدورات، والندوات في هذا المجال.
7. تعزيز الاتجاهات الإيجابية بين العاملين، والسعي لبناء علاقات إنسانية تقوم على الاحترام المتبادل، وتقبل الآخر، وتجسيد سلوكيات المواطنة التنظيمية.
8. زيادة مستوى الرغبة في التسامح، واستعداد العاملين لتقبل الاحباطات، والتغاضي عن المضايقات من خلال القدرة على ضبط الذات في بيئة العمل.
9. السعي إلى تعزيز سلوك المواطنة التنظيمية لدى العاملين؛ وذلك من خلال مكافأتهم على الأعمال التطوعية الإضافية التي يؤدونها؛ وبالتالي يحفز الآخرين للاقتداء بهم.
10. التأكيد على تزويد العاملين بالمهارات العلمية التي تؤهلهم للقيام بالأعمال التطوعية، وأي أعباء وظيفية أخرى حتى في غير مواعيد العمل الرسمية.

عنوان الواسة

المراجعة الإدارية ودورها في معالجة الانحرافات الوظيفية في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

اسم الباحث	د. محمد مصطفى سليمان أبو مصطفى، أ. محمود عودة عبد الله سعيد
نوع البحث	دراسة
جهة النشر	مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد
سنة النشر	2020م
رمز الدراسة	inst-afaq-s-04

ملخص الدراسة

- هدفت الدراســـة إلى معرفة دور المراجعة الإدارية في معالجة الانحرافات الوظيفية، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين مراجعة الالتزام ومراجعة السـياسـات المالية ومراجعة الكفاية والفعالية وبين مسـتوى الانحرافات الوظيفية في وزارة الأوقاف والشـؤون الدينية، وخلصـت الدراسـة إلى عدة توصـيات أهمها: ضرورة تطبيق كافة عناصر ومعايير مراجعة الالتزام ومراجعة السياسات المالية ومراجعة الكفاءة والفعالية بهدف معالجة المشاعر السلبية وأنهاء ظاهرة التراخي والتكاسل في أداء العمل.

أهم النتائج

- أظهرت نتائج التحليل الإحصـائي اتجاهاً عاماً نحو الموافقة الكبيرة وبمتوسـط حسـابي عام (4.19) حول قبول الفرضـية الأولى التي تنص على أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين مراجعة الالتزام ومسـتوى الانحرافات الوظيفية في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

- أظهرت نتائج التحليل اتجاهاً عاماً نحو الموافقة وبمتوسط حسابي عام (3.73) حول قبول الفرضية الثانية التي تنص على أنه " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مراجعة السياسات المالية ومستوى الانحرافات الوظيفية في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية".
- أظهرت نتائج التحليل اتجاهاً عاماً نحو الموافقة الكبيرة وبمتوسط حسابي عام (4.12) حول قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مراجعة الكفاية والفعالية ومستوى الانحرافات الوظيفية في وزارة الأوقاف والشئون الدينية".

أهم التوصيات

1. ضرورة تطبيق كافة عناصر ومعايير مراجعة الالتزام بهدف معالجة المشاعر السلبية وإنهاء ظاهرة التراخي والتكاسل في أداء العمل لدى الموظفين العاملين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
2. ضرورة تطبيق كافة عناصر ومعايير مراجعة الكفاية والفعالية بهدف معالجة المشاعر السلبية وإنهاء ظاهرة التراخي والتكاسل في أداء العمل لدى الموظفين العاملين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
3. ضرورة تطبيق كافة عناصر ومعايير مراجعة السياسات المالية بهدف معالجة المشاعر السلبية وإنهاء ظاهرة التراخي والتكاسل في أداء العمل لدى الموظفين العاملين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

عنوان الواسة

درجة فاعلية الأداء المؤسسي في مؤسسات التعليم الشرعي بوزارة الأوقاف بمحافظات غزة في ضوء الأنموذج الأوروبي للتميز وسبل تطويره

اسم الباحث	مازن اعبيد مسلم النجار
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	الجامعة الإسلامية
سنة النشر	2014م
رمز الدراسة	inst-iug-m-05

ملخص الدراسة

- هدفت الدراسة إلى معرفة درجة فاعلية الأداء المؤسسي بمؤسسات التعليم الشرعي بوزارة الأوقاف بمحافظات غزة في ضوء الأنموذج الأوروبي للتميز وسبل تطويره، والكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات العاملين في مؤسسات التعليم الشرعي بمحافظات غزة للأداء المؤسسي لمؤسساتهم في ضوء الأنموذج الأوروبي للتميز تعزى إلى متغيرات الجنس، المسمى الوظيفي، اسم المؤسسة، سنوات الخدمة، وذلك في ضوء المعايير الآتية (القيادة والإدارة، التخطيط المؤسسي، الموارد البشرية، الموارد المالية والمادية، نطاق عمل المؤسسة، الخدمات المقدمة للمجتمع)، ثم التقدم بمقترحات تطويرية للارتقاء بالأداء المؤسسي في مؤسسات التعليم الشرعي بوزارة الأوقاف تتعلق بالمعايير السابقة.
- اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم أداة الاستبانة المكونة من (70) فقرة، وتطبيقها على مجتمع الدراسة المتألف من جميع العاملين في مؤسسات التعليم الشرعي بوزارة الأوقاف بمحافظات غزة (أكاديمي، إداري)، والبالغ عددهم (104) عضواً، استجاب منهم (89) عضواً، بنسبة استرداد (84%) من مجتمع الدراسة، كما استخدم أداة المقابلة مع مديري عام التعليم الشرعي ومنسق التعليم الشرعي.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: بلغت درجة تقدير العاملين في مؤسسات التعليم الشرعي بوزارة الأوقاف بمحافظات غزة للأداء المؤسسي لمؤسساتهم في ضوء الأنموذج الأوروبي للتميز لجميع المعايير

ملخص الدراسة

(76.26%) بدرجة عالية، وقد توافرت المعايير على الترتيب كالتالي: معيار نطاق عمل المؤسسة (84.40) بدرجة عالية جداً، معيار القيادة والإدارة في المؤسسة التعليمية (78.31%) بدرجة عالية، معيار الموارد المالية والمادية (76.55%) بدرجة عالية، معيار التخطيط المؤسسي (73.81%) بدرجة عالية، معيار الخدمات المقدمة للمجتمع (73.61%) بدرجة عالية، معيار الموارد البشرية (71.87%) بدرجة عالية.

أهم النتائج

- أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقدير العاملين في مؤسسات التعليم الشرعي بوزارة الأوقاف بمحافظات غزة لدرجة فاعلية الأداء المؤسسي لمؤسساتهم التعليمية في ضوء الأنموذج الأوروبي للتميز تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث، ومتغير اسم المؤسسة لصالح مدرسة الأوقاف الشرعية للبنات.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات العاملين في مؤسسات التعليم الشرعي بوزارة الأوقاف بمحافظات غزة لدرجة فاعلية الأداء المؤسسي لمؤسستهم التعليمية في ضوء الأنموذج الأوروبي للتميز تعزى لمتغير المسمى الوظيفي (أكاديمي، إداري) ولمتغير سنوات الخدمة.

أهم التوصيات

1. تعزيز التواصل مع المؤسسات صاحبة التجارب الناجحة والمتميزة للاستفادة منها.
2. التقويم والمتابعة الدورية والمستمرة لمدى تحقيق أهداف الخطة التنفيذية من خلال التقرير الربع سنوي الذي تقدمه المؤسسة للاستفادة منه في عمليات التخطيط المستقبلية للمؤسسة التعليمية، واعتماد التدريب المستمر للعاملين بالمؤسسة على مفاهيم ومعايير التميز بهدف تحسين أدائهم.
3. توفير الدعم المالي لتطوير وتجهيز مباني كافية لجميع المؤسسات التعليمية لاستيعاب أكبر عدد ممكن من طلبة التعليم الشرعي، واعتماد سياسة الثواب للمتميز والعقاب للمقصر.
4. تشجيع العاملين على المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات التربوية وزيارة المؤسسات التعليمية الرائدة، والاستفادة من ذوي الخبرات في مجال التعليم وإدارة المؤسسات.
5. تعزيز أدوات دراسة وقياس الرأي العام للمجتمع المحلي تجاه الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية للاستفادة منها في التعرف على دور المؤسسة التعليمية في خدمة المجتمع.

عنوان الواسة

دور مُمارسة القيادة الخادمة في تحسين الأداء الوظيفي لخطباء وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية

اسم الباحث	وفا محمود محمد عياد
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	جامعة الأقصى
سنة النشر	2019م
رمز الدراسة	inst-aqsa-m-06

ملخص الدراسة

- هدفت الدراسة إلى التعرف على دور ممارسة القيادة الخادمة في تحسين الأداء الوظيفي لخطباء وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع خطباء وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية بمحافظات غزة، حيث بلغ إجمالي عدد الخطباء (1304) خطيبًا، موزعين على خمس مناطق، وتم أخذ عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، حيث بلغ حجم العينة (297) خطيبًا من مختلف المحافظات، وتمّ توزيع (350) استبانة على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد (297) استبانة بنسبة (84.85%)، واستخدم الباحث أداة الاستبانة لجمع البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- أظهرت نتائج الدراسة أنَّ واقع ممارسة القيادة الخادمة في الإدارة العامة للوعظ والإرشاد بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية من وجهة نظر الخطباء جاء بوزن نسبي (68.84%) وبدرجة موافقة كبيرة.

أهم النتائج

- من وجهة نظرهم جاء بوزن نسبي (73.19%) وبدرجة موافقة كبيرة، أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05> (a) بين ممارسة القيادة الخادمة الاهتمام بالمرؤوسين أولًا، التصرف بأخلاق، التمكين المعالجة العاطفية المهارات الفكرية، مساعدة المرؤوسين على التطور والنجاح الاهتمام بالمجتمع، وتحسين الأداء الوظيفي لخطباء وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية من وجهة نظرهم، حيث بلغ معامل الارتباط (0.840).
- بينت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين أبعاد القيادة الخادمة الاهتمام بالمرؤوسين أولا التصرف بأخلاق، المهارات الفكرية، الاهتمام بالمجتمع وتحسن الأداء الوظيفي لخطباء وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية، وتبيَّن ضعف تأثير باقي المتغيرات (التمكين، المعالجة العاطفية، مساعدة المرؤوسين على التطور والنجاح).

أهم التوصيات

1. زيادة الاهتمام بتعزيز جميع عناصر ممارسة القيادة الخادمة من خلال تطوير ثقافة القيادة الخادمة لديها، والتي تُساهم في تحسين الأداء الوظيفي لجميع موظفيها.
2. تبني مفهوم القيادة الخادمة كفلسفة قائمة على خدمة الآخرين والخدمة العامة للمجتمع.
3. تنمية وتطوير مهارات ومعارف وقدرات الخطباء من خلال البرامج التدريبية، حتّى يتسنى لهم التكييف والتأقلم مع أي متغيرات طارئة في بيئة عملهم.
4. زيادة مشاركة الخطباء في وضع أهداف عمل الإدارة العامة للوعظ والإرشاد وصنع القرارات ذات العلاقة بطبيعة عملهم.

عنوان الواسة

أثر ممارسة الإدارة بالتجوال في الإبداع الإداري لدى العاملين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية في الفترة (2020م-2022م)

اسم الباحث	وفا محمود محمد عياد
نوع البحث	دراسة
جهة النشر	جامعة القران الكريم وتأصيله (السودان)
سنة النشر	2022م
رمز الدراسة	inst-s-07

ملخص الدراسة

- هدفت الدراسة إلى التعرُّف على أثر ممارسة الإدارة بالتجوال في الإبداع الإداري لدى العاملين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية، والبالغ عددهم (1600) موظف وموظفة، وبلغت عينة الدراسة (310) مفردة، واستخدم الباحث أسلوب العينة العشوائية المنتظمة، وتم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (280) وبعد تفحص الاستبانات المستردة لم يستبعد أي منها نظرا لتحقق الشروط المطلوبة، وبالتالي تم تحليل (280) استبانة، أي بنسبة استجابة (90.6%)، واستخدم الباحث الاستبانة لجمع البيانات.

أهم النتائج

- أنَّ (75.3%) من عينة الدراسة يرون أنَّ الإدارة بالتجوال في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية جاءت بدرجة موافقة كبيرة.

- أنَّ (73.1%) من عينة الدراســـة يرون أنَّ مســـتوى الإبداع الإداري في وزارة الأوقاف والشـــؤون الدينية الفلسطينية جاء بدرجة موافقة كبيرة.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين ممارســـة الإدارة بالتجوال، والإبداع الإداري لدى العاملين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية.
- وجود أثر ذي دلالة إحصـائية لأبعاد الإدارة بالتجوال (التغذية الراجعة، تحسين الاتصـال، اكتشـاف الحقائق التحفيز حسب الترتيب على الإبداع الإداري، حيث فسرت هذه الأبعاد (66%) من التباين الكلي في الإبداع الإداري.

أهم التوصيات

1. ضرورة اهتمام الإدارة العليا في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية بتعزيز ممارسات الإدارة بالتجوال لدى العاملين فيها؛ لتصبح عملية منهجية، موجهة، تستهدف اكتشاف حقائق العمل عمليًا على أرض الواقع، وتفعيل عملية الاتصال والتواصل مع العاملين واستخدامها أداة فعالة في تحفيز العاملين وتطويرهم، وزيادة الإبداع لديهم.
2. التأكيد على العاملين في الوظائف الإشرافية في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية بممارسة الإبداع الإداري في عملهم بصورة أكبر.
3. العمل على إيجاد بيئة عمل وثقافة تنظيمية داعمة ومشجعة على ممارسة الإبداع في الوزارة بجميع مظاهره وعلى جميع المستويات.

عنوان الواسة

جودة الحَيَاةِ الوظيفيةِ وَدَورها في تنمية الإبداع الإداري لدى العاملين بوزارة الاوقاف والشؤون الدينية

اسم الباحث	حسام جمال أبو هاشم
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	جامعة الأقصى
سنة النشر	2018م
رمز الدراسة	inst-aqsa-m-08

ملخص الدراسة

- هدفت الدراسة إلى التعرف على جودة الحياة الوظيفية ودورها في تنمية الإبداع الإداري لدى العاملين بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالمحافظات الجنوبية، وبناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها؛ فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة لجمع البيانات وتكوّن مجتمع الدراسة من الموظفين أصحاب الوظائف الإشرافية بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، والبالغ عددهم (123) موظفا، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل بتوزيع الاستبانة على كامل مجتمع الدراسة، وقد تم استرداد (114) استبانة صالحة لغايات التحليل الإحصائي بنسبة استجابة (92.7%)، واستخدم الباحث برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات.

أهم النتائج

- أن مستوى توافر أبعاد جودة الحياة الوظيفية في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية كان بدرجة متوسطة، بوزن نسبي (58.1%).
- أن مستوى ممارسة الإبداع الإداري في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية جاء بدرجة متوسطة، بوزن نسبي (62.1%).
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) (a) بين جودة الحياة الوظيفية والإبداع الإداري لدى العاملين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) (a) لجودة الحياة الوظيفية على الإبداع الإداري لدى العاملين بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
- لا توجد فروق تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية بين تقديرات المبحوثين لمتغيرات الدراسة، باستثناء وجود فروق تعزى لمتغير المسمى الوظيفي حول مستوى جودة الحياة الوظيفية، حيث كانت الفروق لصالح من هم بدرجة (مدير عام).

أهم التوصيات

1. تعزيز مشاركة العاملين بوزارة الأوقاف في اتخاذ القرارات وحل المشكلات، من خلال طرح أفكارهم الإبداعية.
2. تطوير الأنماط القيادية السائدة والمتبعة في الوزارة بما يدعم جودة الحياة الوظيفية.
3. دعم صمود العاملين، وتعزيز الشعور لديهم بالاستقرار والأمان الوظيفي.
4. ضرورة العمل لتوفير الرواتب للموظفين وبشكل دائم؛ لضمان حياة كريمة لهم.
5. ضرورة العمل على ربط نظام المكافآت والحوافز بأداء وإنجاز العاملين.
6. وضع آلية للكشف عن الموظفين المبدعين والعمل على تنمية قدراتهم إداريًا وفنيا.

الفصل الخامس

دراسات وبحوث مطبقة في الدوائر والمؤسسات الحكومية ومن ضمنها وزارة الأوقاف

رمز البحث/ الدراسة	اسم الباحث	جهة النشر	نوع الدراسة	سنة النشر	عنوان الدراسة
gov-aqsa-m-01	مؤيد علي أبو عفش	جامعة الأقصى	ماجستير	2014م	دور المنظمة المتعلمة في تشجيع الإبداع لدى العاملين في الوزارات الفلسطينية
gov-aqsa-m-02	محمد عبد الله أبو زايد	جامعة الأقصى	ماجستير	2015م	سمات الشخصية القيادية المميزة لدى المدراء العاملين بالوزارات الفلسطينية بقطاع غزة
gov-aqsa-m-03	نضال سلام بدر	جامعة الأقصى	ماجستير	2016م	التدوير الوظيفي ودوره في الكفاءة الإنتاجية في الوزارات الفلسطينية
gov-aqsa-m-04	أريج محمد رمضان قويدر	جامعة الأقصى	ماجستير	2017م	دور المهارات الناعمة في تحسين أداء العاملين في الوزارات الفلسطينية
gov-pal-s-05	مؤمن خلف عبد الواحد	جامعة فلسطين	دراسة	2017م	معوقات ممارسة المرأة للسلوك القيادي في الوزارات الفلسطينية بقطاع غزة
gov-aqsa-m-06	سمير عبد الرازق مطير	جامعة الأقصى	ماجستير	2013م	واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقته بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية
gov-aqsa-m-07	محمد حمدي محمود الشاعر	جامعة الأقصى	ماجستير	2018م	دور وظائف إدارة الموارد البشرية على جودة الأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية
gov-aqsa-m-08	رزق حمدي الحلو	جامعة الأقصى	ماجستير	2017م	الإدارة الإستراتيجية ودورها في إدارة الأزمات في الوزارات الفلسطينية محافظات غزة

رمز البحث/ الدراسة	اسم الباحث	جهة النشر	نوع الدراسة	سنة النشر	عنوان الدراسة
gov-aqsa-m-09	حسام سالم السحباني	جامعة الأقصى	ماجستير	2016م	الثقافة التنظيمية وتأثيرها على تنمية السلوك الإبداعي في الوزارات الفلسطينية بقطاع غزة
gov-aqsa-m-10	سماح جواد البواب	جامعة الأقصى	ماجستير	2015م	دور برنامج القيادة الحكومية النسائية التدريبي في تطوير الأداء الوظيفي لدى القيادات النسائية في الوزارات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية

عنوان الواسة

دور المنظمة المتعلمة في تشجيع الإبداع لدى العاملين في الوزارات الفلسطينية

اسم الباحث	مؤيد علي أبو عفش
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	جامعة الأقصى
سنة النشر	2014م
رمز الدراسة	gov-aqsa-m-01

ملخص الدراسة

- هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المنظمة المتعلمة في تشجيع الإبداع لدى العاملين في الوزارات الفلسطينية، وتقديم التوصيات التي تساهم في تطبيق أفضل لمفهوم المنظمة المتعلمة في الوزارات الفلسطينية ورفع مستوى الإبداع لدى العاملين فيها، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمجتمع الدراسة الذي يتكون من أصحاب المسميات الإشرافية في الوزارات الفلسطينية التي يزيد فيها عدد المسميات الإشرافية عن 100 مسمى إشرافي والبالغ عددهم 1949 موظف، والوزارات هي وزارة الصحة، التربية والتعليم العالي، الداخلية، الأوقاف والشؤون الدينية، المالية)، وقد تم توزيع 35 استبيان كعينة استطلاعية ومن ثم تم توزيع الباقي 284 استبيان على مجتمع الدراسة ليكون إجمالي عينة الدراسة 319 استبيان، وقام الباحث بتصميم استبيان يتكون من 74 فقرة موزعة على مجالين هما المنظمة المتعلمة والإبداع بغرض جمع البيانات، وبعد توزيع الاستبيانات تم استرداد 304 استبيان بنسبة استرداد 95.3 ، وتم تحليل الاستبيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، واستُخدمت الاختبارات الإحصائية المناسبة للوصول إلى نتائج الدراسة.

أهم النتائج

- تبين أن نسبة توافر عناصر المنظمة المتعلمة في الوزارات الفلسطينية تبلغ حوالي 59.09٪.
- كما توصلت الدراسة إلى أن مستوى الإبداع لدى العاملين في الوزارات الفلسطينية كان يصل إلى حوالي 75.58٪.
- وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين مدى توافر عناصر المنظمة المتعلمة في الوزارات الفلسطينية ومستوى الإبداع لدى العاملين فيها.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن دور المنظمة المتعلمة في تشجيع الإبداع لدى العاملين في الوزارات الفلسطينية يبلغ حوالي 64.56٪.

أهم التوصيات

1. استحداث وحدة مساندة في كل دائرة حكومية تسمى وحدة التعلم لتطبيق مفهوم المنظمة المتعلمة في الوزارات الفلسطينية وفق خطة إستراتيجية ومنهج علمي سليم لتطوير وتمكين العاملين في الوزارات.
2. الاهتمام بالتعلم بكل مستوياته وإدراجه ضمن البرامج التدريبية ودمجه في كل العمليات والإجراءات في الوزارات الفلسطينية.
3. الاهتمام باستراتيجيات دعم الإبداع في المنظمات مثل توليد الأفكار والتدريب على الإبداع.
4. إدراج مقياس للإبداع ضمن نظام اختيار العاملين في الوزارات الفلسطينية.
5. تطوير نظام تقييم الأداء الخاص بالعاملين في الوزارات الفلسطينية بحيث يتضمن الإبداع بعناصره المختلفة وربط نظام التقييم بعملية التدريب.

عنوان الواسة

سمات الشخصية القيادية المميزة لدى المدراء العاملين بالوزارات الفلسطينية بقطاع غزة

اسم الباحث	محمد عبد الله أبو زايد
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	جامعة الأقصى
سنة النشر	2015م
رمز الدراسة	gov-aqsa-m-02

ملخص الدراسة

- هدفت الدراسة إلى التعرف على سمات الشخصية القيادية المُمَيَّزة (العقلية المعرفية، الوجدانية الانفعالية الاجتماعية، الجسمية) لدى المدراء العامين بالوزارات الفلسطينية بقطاع غزة، والتعرف إلى درجة توافرها لديهم، والتعرف إلى درجة الاختلاف في توافرها باختلاف متغيرات الدراســـة: الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة.
- وتحقيقاً لهذه الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي، وعليه تم تصميم استبانة لقياس توافر سمات الشخصية القيادية لدى المدراء العامين بالوزارات الفلسطينية، وقد تكونت عينة الدراسة من (268) مديراً.

أهم النتائج

- توافر سمات الشخصية القيادية لدى المدراء العامين بالوزارات الفلسطينية بقطاع غزة بنسبة متوسط حسابي نسبي (79.21%).

- أكثر سمات الشخصية القيادية تميزاً وتوافراً على وجه العموم هي السمات الاجتماعية بمتوسط حسابي نسبي (80.87%).
- أقل سمات الشخصية القيادية توافراً هي السمات العقلية المعرفية بمتوسط حسابي نسبي (77.04%).
- السمات القيادية الجسمية جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي نسبي (80.22%)، والوجدانية الانفعالية في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي نسبي (79.41%).
- أكثر سمات الشخصية القيادية الاجتماعية تميزاً هي الأمانة والصدق والإخلاص، والنزاهة، وأقلها تميزاً هي تفويض السلطة، والذكاء الاجتماعي، وفاعلية العلاقات الإنسانية.
- أكثر سمات الشخصية القيادية الجسمية تميزاً هي المظهر والأناقة، وأقلها تميزاً هي القدرة على استخدام لغة الجسد.
- أكثر سمات الشخصية القيادية الوجدانية الانفعالية تميزاً هي الثقة بالنفس، وتحمل المسؤولية، والانضباط، والانتماء، وأقلها تميزاً هي المشاركة الوجدانية.
- أكثر سمات الشخصية القيادية العقلية المعرفية تميزاً هي الطموح، والذكاء، والخبرة، وأقلها تميزاً هي الابتكار والإبداع والشورى، والقدرة على التوقع، والمبادرة الذاتية.

أهم التوصيات

1. عمل دورات وندوات ومحاضرات وورش عمل متخصصة والتنسيق لموظفي الوزارات للالتحاق بمراكز إعداد القادة.
2. شرح أهداف الوزارة ومهام الموظفين وحقوقهم.
3. تعزيز التفهم والاستيعاب والتعاون لتحقيق الأهداف بإخلاص وتفاني.
4. تفهم ومواجهة المواقف المتطورة في المستقبل وضمان استمرارية العمل وأداء المهام.
5. توجيه المدراء العامين لتحقيق المصلحة الوطنية مع مراعاة ظروف الناس.
6. مشاركة ذوي الكفاءة والمسؤولية في العمل بمستوى أعلى عبر الاستشارة وتفويض السلطة وإقحامهم في لجان الوزارة.

عنوان الواسة

التدوير الوظيفي ودوره في الكفاءة الإنتاجية في الوزارات الفلسطينية

اسم الباحث	نضال سلام بدر
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	جامعة الأقصى
سنة النشر	2016م
رمز الدراسة	gov-aqsa-m-03

ملخص الدراسة

- سعت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التدوير الوظيفي ودوره في الكفاءة الإنتاجية بالوزارات في قطاع غزة، وقد تم دراسة أربع متطلبات من التدوير الوظيفي وهي (التدريب، تصميم الوظائف، استراتيجية التطور الوظيفي، النظم والإجراءات).
- كما هدفت الدراسة إلى التعرف على الكفاءة الإنتاجية للموظفين في المستويات الإدارية العليا والفئة الأولى ورئيس قسم من الفئة الثانية، وتكون مجتمع الدراسة من الفئة العليا والأولى ورئيس قسم من الفئة الثانية والبالغ عددهم (1863) موظفاً وقد تم جمع بيانات الدراسة من خلال استخدام استبانة مؤلفة من (65) فقرة، تم توزيعها على (380) موظفاً باستخدام طريقة العينة العشوائية.
- وقد أمكن جمع (307) استبانة صالحة للتحليل، وبلغت نسبة الاستجابة من مجموع الاستبانات الموزعة (80.7%).

أهم النتائج

- اســـتراتيجية التطور الوظيفي هي الأكثر تأثيراً على الكفاءة الإنتاجية في الوزارات، وتليها تصـــميم الوظائف، والتدريب والتطوير، والنظم والإجراءات.
- هناك علاقة إيجابية بين متطلبات التدوير الوظيفي والكفاءة الإنتاجية.
- توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية في تقديرات عينة الدراســـة حول "النظم والإجراءات" تعزى إلى عدد ســـنوات الخبرة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات عينة الدراسة حول دور التدوير الوظيفي في الكفاءة الإنتاجية تعزى إلى العمر والمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي وعدد سنوات الخبرة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية في تقديرات عينة الدراســـة حول الاســـتراتيجية والنظم والإجراءات وتصـــميم الوظائف والتدريب والإنتاجية والعوائق، تعزى إلى المؤهل العلمي.

أهم التوصيات

1. توضيح أن التدوير الوظيفي هو إجراء استراتيجي يهدف إلى تحسين أداء العاملين والإدارة، وليس عقاباً للأداء الضعيف.
2. تشجيع الاهتمام بمتطلبات التدوير الوظيفي لأنه يؤثر على كفاءة الإنتاجية للموظفين.
3. التركيز على التدريب كاستراتيجية مهمة لتحسين قدرات الموظفين وزيادة فعاليتهم في العمل.
4. العناية بتصميم الوظائف والهيكل التنظيمي للمؤسسة لتكون مرنة وتتناسب مع التدوير الوظيفي.
5. توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لإدارة التطوير، وتقديم حوافز ومكافآت تشجع على التحسين المستمر والتطور في العمل.

عنوان الواسة

دور المهارات الناعمة في تحسين أداء العاملين في الوزارات الفلسطينية

اسم الباحث	أريج محمد رمضان قويدر
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	جامعة الأقصى
سنة النشر	2017م
رمز الدراسة	gov-aqsa-m-04

ملخص الدراسة

- تمت الدراسة بهدف التعرف على دور المهارات الناعمة في تحسين أداء العاملين في الوزارات الفلسطينية، وقد تم تنفيذ دراسة تطبيقية على الوظائف الإشرافية للمجتمع المدرج في الدراسة، وتم الكشف عن الأهمية الكبيرة للمهارات الناعمة في تحسين الأداء.
- لتحقيق أهداف الدراسة، جمعت الباحثة البيانات من مصادر مختلفة، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأدوات رئيسية لجمع المعلومات.
- وتضمنت المجتمع الأصلي للدراسة عاملي الوظائف الإشرافية في الوزارات الفلسطينية بعددهم البالغ 2624 موظفًا. وتم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية بحجم 340 فردًا، واستخدمت الباحثة العديد من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات والتحقق من فروض الدراسة.

أهم النتائج

- مستوى تطبيق المهارات الناعمة في الوزارات الفلسطينية جيد وبلغت نسبته 75.88%.
- مستوى أداء العاملين في الوزارات الفلسطينية متوسط وبلغت نسبته 69.3%.

- وجود علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين المهارات الناعمة وتحســـين أداء العاملين في الوزارات الفلســـطينية، بمستوى دلالة a>0.05، وهذا يعود للعلاقة الطردية بين المتغيرين.
- يؤثر المتغير المستقل المهارات الناعمة بصورة جوهرية في المتغير التابع (الأداء) بنسبة 75.88%، والنسبة المتبقية 24.12% تعود إلى متغيرات أخرى.
- تعد نسبة تأثير المهارات الناعمة بتحسين الأداء للعاملين في الوزارات الفلسطينية نسبة عالية.
- المتغيرات التي تؤثر بصـورة جوهرية وذات دلالة إحصـائية على مسـتوى الأداء هي: الاتصـال والتواصـل، العمل كفريق، إدارة الأزمات، اتخاذ القرار، التخطيط، إدارة الوقت، العمل تحت الضغط، والترتيب.
- هناك فروق ذات دلالة إحصـــائية بين متوســـطات اســـتجابة المبحوثين حول المهارات الناعمة في الوزارات الفلســـطينية تعزي للمؤهل العلمي، ولكن لا توجد فروق تعزي للجنس، الفئة العمرية، عدد ســـنوات الخبرة، المسمى الوظيفي "الإشرافي"، أو مكان العمل "الوزارة".
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة المبحوثين حول تحسين أداء العاملين في الوزارات الفلسطينية.

أهم التوصيات

1. تعزيز وتأهيل وتدريب العاملين في الوزارات الفلســـطينية على المهارات الناعمة لتحقيق أعلى مســـتوى جودة للخدمات والأداء.
2. ضرورة أن يولي العاملين في الوزارات الفلسطينية اهتمامًا أكبر في اكتساب وتنمية المهارات الناعمة لديهم.
3. أهمية المهارة والمعرفة والمعلوماتية في المنافسة والاستدامة في العالم اليوم.
4. تحول من النظام التقليدي للأداء إلى مفهوم الأداء القادر على التغيير والتطوير من خلال المهارات الناعمة.

عنوان الواسة

معوقات ممارسة المرأة للسلوك القيادي في الوزارات الفلسطينية بقطاع غزة

اسم الباحث	مؤمن خلف عبد الواحد
نوع البحث	دراسة
جهة النشر	جامعة فلسطين
سنة النشر	2017م
رمز الدراسة	gov-pal-s-05

ملخص الدراسة

- هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه الموظفات وتمنعهن من ممارسة الدور القيادي في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الوزارات و عددهم (32165) موظفا وموظفة، وقد بلغت عينة الدراسة (467) موظفا وموظفة استجاب منهم (435) فردا، أي ما نسبته (93.15) من عينة الدراسة الفعلية ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة مكونة من (38) فقرة موزعة على أربعة مجالات وهي المعوقات الاجتماعية، الإدارية، الشخصية، القانونية).

أهم النتائج

- نتائج الدراسة تشير إلى أن كل من المعوقات الاجتماعية والإدارية والشخصية والقانونية لها تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 على ممارسة الموظفات لدور قيادي في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة.

- وهذا يعني أن وجود أي من هذه المعوقات يمكن أن يؤثر ســـلباً على قدرة الموظفات على تحمل ومواجهة تحديات الدور القيادي في الوزارات الفلسطينية.
- لم يتم العثور على فروق ذات دلالة إحصـائية عند مسـتوى دلالة 0.05 في آراء أفراد العينة حول المعوقات التي تحول دون ممارسة المرأة لدور قيادي.
- وتشـير هذه النتائج إلى أن عوامل مثل الجنس والعمر والتخصـص والحالة الاجتماعية وعدد أفراد الأسـرة وسـنوات الخبرة والمحافظة ومكان السـكن لا تؤثر بشـكل كبير على تقديرات الموظفين للمعوقات التي تمنع المرأة من تحمل الدور القيادي في الوزارات الفلسطينية.

أهم التوصيات

1. توضـيح أهمية دور المرأة وتعزيز قدراتها الوظيفية في اللقاءات التي تجمع المسـؤولين في الحكومة مع شخصيات من المجتمع المحلي.
2. تنظيم برامج تدريبية مخصـصـة لتطوير المهارات الإدارية والقيادية للمرأة، بهدف رفع كفاءتها العلمية والمهنية وتمكينها من شغل مواقع قيادية.

عنوان الواسة

واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقته بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية

اسم الباحث	سمير عبد الرازق مطير
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	جامعة الأقصى
سنة النشر	2013م
رمز الدراسة	gov-aqsa-m-06

ملخص الدراسة

- هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق كل من: معايير الحكم الرشيد، والأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية وواقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري للوزارات الفلسطينية لتحقيق هذا الغرض تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتوزيع استبانة على أصحاب المسميات الإشرافية المدنية في المستويات الإدارية الثلاث – العليا، الوسطى، الدنيا (والتي تتمثل في: وكيل وزارة، وكيل مساعد مدير عام، مدير دائرة، رئيس قسم، رئيس شعبة) في محافظات قطاع غزة والبالغ عددهم: (2848) موظفاً، وبلغت عينة الدراسة (376) موظفاً من مجتمع الدراسة بنسبة بلغت حوالي (13%) من الحجم الأصلي للمجتمع.

أهم النتائج

- بلغ الوزن النسبي لتطبيق معايير الحكم الرشيد في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة حوالي 67.84%.
- بلغ الوزن النسبي لمستوى الأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة حوالي 68.93%.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين متوسطات تقديرات المبحوثين في الوزارات الفلسطينية بمحافظات غزة حول تطبيق معايير الحكم الرشيد وحول الأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية بمحافظات غزة، وذلك تعزى لمتغيرات الجنس، العمر، المسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي، عند سنوات الخدمة.

أهم التوصيات

1. تبني ونشر معايير الحكم الرشيد كنهج مؤسسي يسهم في بناء منظومة قيمية تشجع على تطبيق هذه المعايير.
2. تكامل جهود الحكومة والأهلية والقطاع الخاص لتفعيل عملية المساءلة وتوضيح دور المواطن فيها ومردودها عليه.
3. تعزيز قيمة الرقابة الذاتية على الموظفين والتركيز على البعد الأخلاقي في أدائهم.
4. بناء منظومة قيمية تشجع على النزاهة والشفافية في الممارسات الداخلية والخارجية.
5. تقديم القدوة الحسنة في الممارسات التي تتسم بالشفافية والإعلان عنها للارتقاء بالمجتمع الفلسطيني وتحقيق الأهداف المنشودة.
6. السعي لاستقطاب الكفاءات والمهارات الضرورية لتنفيذ ومتابعة برامج التطوير والإصلاح.

عنوان الواسة

دور وظائف إدارة الموارد البشرية على جودة الأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية

اسم الباحث	محمد حمدي محمود الشاعر
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	جامعة الأقصى
سنة النشر	2018م
رمز الدراسة	gov-aqsa-m-07

ملخص الدراسة

- هدفت الدراسة إلى التعرف على دور وظائف إدارة الموارد البشرية على جودة الأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة صمم الباحث أداة للدراسة عبارة عن استبانة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.
- وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الوظائف الإشرافية في الوزارات الفلسطينية، والبالغ عددهم (2001) موظفاً، حيث بلغت عينة الدراسة (347) موظفاً من مجتمع الدراسة تم اختيارهم بطريقة العينية العشوائية الطبقية، وكان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (340) بنسبة استجابة (98)، وقد استخدم الباحث برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات.

أهم النتائج

- وزن إدارة الموارد البشرية بلغ 57.2%، مما يشير إلى وجود موافقة متوسطة.
- مستوى جودة الأداء مرتفعًا بوزن نسبي يصل إلى 70.6%، مما يشير إلى تفاعل إيجابي من المبحوثين.
- النتائج تظهر تأثيرًا جوهريًا لوظائف الموارد البشرية على الأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية.
- الدراسة تؤكد علاقة دلالة إحصائية بمستوى دلالة 0.05 بين إدارة الموارد البشرية والأداء الإداري للموظفين في الوزارات الفلسطينية بقطاع غزة.
- لا توجد فروق في استجابة المبحوثين لإدارة الموارد البشرية وأبعادها بناءً على متغيرات الجنس، سنوات الخدمة، والمؤهل العلمي، باستثناء متغيرات العمر والمسمى الوظيفي.
- لا توجد فروق في استجابة المبحوثين للأداء الإداري بناءً على متغيرات الجنس والمسمى الوظيفي، ولكن هناك فروق بناءً على متغيرات العمر والمؤهل العلمي وسنوات الخدمة.

أهم التوصيات

1. إيجاد دائرة تختص بالموارد البشرية ضمن الهيكل التنظيمي للوزارات كافة وتطوير الدوائر الموجودة.
2. تعزيز التنوع في مصادر الاستقطاب خاصة من أصحاب الكفاءات والقدرات الإدارية المتميزة سواء من داخل الوزارة أو من خارجها.
3. المحافظة على الكوادر البشرية ذات الكفاءة والمهارات الإدارية العالية.
4. تعزيز فرص التدريب الخارجي.
5. تشكيل أجسام نقابية محايدة للدفاع عن حقوق الموظفين.
6. تفعيل وتطوير نظام الحوافز والتعويضات بشقيه المادي والمعنوي في الوزارات بشكل يتناسب مع الموظفين.
7. إفساح المجال للموظفين لمراجعة تقييم الأداء ومناقشته مع مسؤوليهم بحرية وعدالة.
8. البحث عن طرق متعددة لتطوير وتعزيز مقومات جودة الأداء الإداري.
9. إنجاز الأعمال بدقة ومهنية عالية والتعامل مع الجمهور ومتلقي الخدمة بأخلاق راقية.
10. تعزيز مشاركة الموظفين في تدعيم أهداف جودة الأداء الإداري بنشر ثقافة الأداء وأهميتها بالنسبة لهم.
11. توفير بيئة عمل صالحة تضمن الأمان الوظيفي والاطمئنان النفسي والراحة الجسدية من خلال انسجام بيئة العمل مع حاجات الموظف بما يحقق زيادة الفاعلية.
12. إرساء دعائم القيادة التشاورية وتنمية روح العمل عبر الفريق في إنجاز الأعمال الموكلة لهم.

عنوان الواسة

الإدارة الإستراتيجية ودورها في إدارة الأزمات في الوزارات الفلسطينية محافظات غزة

اسم الباحث	رزق حمدي الحلو
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	جامعة الأقصى
سنة النشر	2017م
رمز الدراسة	gov-aqsa-m-08

ملخص الدراسة

- هدفت الدراسة التعرف على دور الإدارة الاستراتيجية في إدارة الأزمات في الوزارات الفلسطينية بمحافظات غزة؛ وذلك من خلال دراسة أبعاد الإدارة الاستراتيجية التحليل البيئي – صياغة الإستراتيجية – تنفيذ الإستراتيجية – الرقابة والتقييم وإبراز علاقتها وتأثيرها بإدارة الأزمات في مراحلها المختلفة.
- استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدم الاستبانة أداةً رئيسية لجمع البيانات، واعتمد أسلوب العينة الطبقية العشوائية في مجتمع الدراسة وهي الوزارات الفلسطينية مستهدفًا فئة الوظائف الإشرافية والقيادية من رئيس شعبة وحتّى وكيل وزارة وعددهم (341) حيث وزّع الباحث (341) استبانة استرد منها (267).

أهم النتائج

- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بمستوى (0.50≤) بين الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات في الوزارات الفلسطينية.
- وصلت الدراسة إلى أن واقع ممارسة الإدارة الإستراتيجية في الوزارات الفلسطينية بدرجة متوسطة بنسبة (58.07%)، بينما واقع إدارة الأزمات بلغت بدرجة متوسطة بنسبة (55.96%)، وهناك أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (a > 0.05) بين متوسطات استجابة المبحوثين حول الإدارة الإستراتيجية ودورها في إدارة الأزمات بالوزارات الفلسطينية في محافظات غزة، بناءً على متغيرات الجنس، العمر، المُسمى الوظيفي، سنوات الخدمة، والمؤهل العلمي.

أهم التوصيات

1. اختيار فريق مؤهل يتلاءم مع طبيعة المهمة.
2. توفير مصادر صحيحة للمعلومات.
3. استخدام أفضل وسائل الاتصال الفعّال.
4. توفير الدعم المادي والتقني.
5. بناء منظومة عمل شاملة تتناسب مع حجم ومستوى التحديات.
6. استخدام خطة إستراتيجية متكاملة والمناهج والوسائل العلمية.
7. توظيف جميع الطاقات والإمكانيات المادية والبشرية في منظومة عمل موحدة.
8. تعزيز ثقافات ومفاهيم تتعلق بالإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات.
9. إعداد برامج توعية وورش عمل وأيام دراسية.
10. رفع كفاءة عمل الوزارات وجودة الخدمة المقدمة.
11. العمل من خلال خطة لتنمية الكوادر البشرية.
12. تنمية روح العمل عبر الفريق في إنجاز الأعمال الموكلة لهم.

عنوان الواسة

الثقافة التنظيمية وتأثيرها على تنمية السلوك الإبداعي في الوزارات الفلسطينية بقطاع غزة

اسم الباحث	حسام سالم السحباني
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	جامعة الأقصى
سنة النشر	2016م
رمز الدراسة	gov-aqsa-m-09

ملخص الدراسة

- هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الثقافة التنظيمية على تنمية السلوك الإبداعي في الوزرات الفلسطينية، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ودراسة الجهات الإشرافية مدير فما فوق (805) وتم اختيار عينة طبقية عشوائية تكونت من (287) مفردة، عبر استخدام الاستبانة كأداة دراسة وتحليل البيانات من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

أهم النتائج

- الدراسة خلصت إلى وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين الثقافة التنظيمية والسلوك الإبداعي في الوزارات الفلسطينية، حسب معامل الارتباط (0.863).
- تم اكتشاف ضعف في التخلص من الإجراءات الروتينية المعقدة التي تمنع انطلاق الأفكار الإبداعية بوزن نسبي (56.96%)، وضعف في كيفية تحديد المكافآت الإدارية بحسب أداء الموظفين وجاءت النتيجة في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (53.32%).

- تبين أيضًا أن مستوى السلوك الإبداعي وهو المتغير التابع لا يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بكل من المتغيرات القيم التنظيمية والأعراف التنظيمية.
- في حين أن مستوى السلوك الإبداعي وهو المتغير التابع يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بكل من المتغيرات السياسات والإجراءات، التوقعات التنظيمية، والمعتقدات التنظيمية.

أهم التوصيات

1. اعتبار مفهوم الثقافة التنظيمية كمفهوم إداري من قبل الوزارات لأنه يحدد أسباب الفشل والنجاح.
2. زيادة وعي ومعرفة المدراء بالثقافة التنظيمية وأهميتها في تحقيق الأهداف.
3. إدخال مادة الثقافة التنظيمية في التدريب للموظفين الإشرافيين والحساسين.
4. بناء ثقافة تنظيمية تدعم السلوك الإبداعي والعمل الجماعي لتحقيق الأهداف.
5. تعزيز الأعراف التنظيمية لتشجيع الإبداع والابتكار الإداري.
6. تحسين وتطوير الأعراف التنظيمية لتطوير مستوى الأداء لدى الموظفين.
7. تعزيز مبدأ الثقة بين الموظفين والإدارة.
8. تلبية توقعات الموظفين بالعلاوات والحوافز والمكافآت لتحفيز المبدعين.
9. تهيئة الأجواء المناسبة لتقوية روابط الثقة بين الموظفين.
10. تحقيق المساواة والعدل بين الموظفين من خلال مبدأ الثواب والعقاب.
11. نشر القوانين والتعليمات واللوائح الواضحة لنظام الترقيات والحوافز والمكافآت والتعيينات والالتزام بها.
12. تقوية العلاقة بين الموظفين والمجتمع المحلي لاتخاذ القرارات.
13. زيادة المعرفة والوعي لدى الموظفين بالسياسات والإجراءات المتبعة في الوزارات وتعميمها بشكل واضح.

عنوان الدراسة

دور برنامج القيادة الحكومية النسائية التدريبي في تطوير الأداء الوظيفي لدى القيادات النسائية في الوزارات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية

اسم الباحث	سماح جواد البواب
نوع البحث	ماجستير
جهة النشر	جامعة الأقصى
سنة النشر	2015م
رمز الدراسة	gov-aqsa-m-10

ملخص الدراسة

- هدفت الدراسة إلى التعرف على دور برنامج القيادة الحكومية النسائية التدريبي في تطوير أداء القيادات النسائية في الوزارات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية، والوقوف على أهم معيقات برنامج القيادة الحكومية النسائية، والتوصل إلى توصيات من نتائج الدراسة العلمية تساهم في تطوير برنامج القيادة الحكومية النسائية التدريبي، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من خريجات برنامج القيادة الحكومية النسائية التدريبي، حيث تم إجراء المسح الشامل لمجتمع الدراسة بأكمله وعدد أفراد العينة (64) خريجة، وذلك من خلال استبانة صممتها الباحثة خصيصاً كأداة للدراسة.

أهم النتائج

- أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين دور برنامج القيادة الحكومية النسائية التدريبي وتطور الأداء الوظيفي للقيادات النسائية في الوزارات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية.

- لم تظهر الدراسة فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين ودور برنامج القيادة الحكومية النسائية التدريبي في تطور الأداء الوظيفي للقيادات النسائية في الوزارات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية بسبب (المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي).
- لم تظهر الدراسة فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين ودور برنامج القيادة الحكومية النسائية التدريبي في تطور الأداء الوظيفي للقيادات النسائية في الوزارات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية بسبب (المعيقات الإدارية، معيقات البيئة الخارجية).
- أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين ودور برنامج القيادة الحكومية النسائية التدريبي في تطور الأداء الوظيفي للقيادات النسائية في الوزارات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية بسبب المعيقات المالية.

أهم التوصيات

1. تعزيز النتيجة التي تفيد بوجود علاقة ارتباطية بين فاعلية برنامج القيادة الحكومية النسائية وتطور الأداء الوظيفي للقيادات النسائية.
2. اختيار البرامج التدريبية المتقدمة والمتنوعة لتطوير الأداء الوظيفي بشكل مستمر.
3. تنويع أساليب ومستويات التدريب وفقًا للمستوى المهني للمتدربات.
4. مراعاة الفروق الفردية بين المشاركين في البرامج التدريبية.
5. الاستعانة بمدربين وخبراء محترفين وذوي دراية وكفاءة عالية في مجال التدريب، وخاصة في إعداد القيادات النسائية.
6. تعزيز البرامج التدريبية الخاصة بإعداد القيادات النسائية الحكومية.
7. التنويع في مصادر الدعم المالي الخاص ببرامج التدريب والبحث عن مصادر جديدة وبديلة ومساندة كمؤسسات المجتمع المدني.

الفصل السادس

أولاً: الخاتمة

تم في هذا الملخص جمع وترتيب وتصنيف عدد (34) من الدراسات والبحوث المتعلقة بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية حتى عام 2023م، وتم التركيز على جمع وترتيب وتحليل هذه الدراسات والبحوث بشكل دقيق للوصول إلى نتائج وتوصيات ملموسة تساعد في تحسين وتطوير أداء الوزارة، وقد تم استخدام منهجية متكاملة ومنظمة لجمع وترتيب وتحليل هذه الدراسات والبحوث وترتيبها وفق فئات ومواضيع محددة، وبناءً على ذلك، تم تقديم مجموعة من التوصيات الهامة والتي يمكن أن تؤدي إلى تحسين جودة أداء الوزارة وتطوير خدماتها بشكل فعال.

ثانياً: نتائج ملخص الدراسات والبحوث

توصل الملخص إلى عدة نتائج، منها أن البحوث والدراسات التي تم جمعها تغطي أبعاد متعددة في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مثل الإدارة، والتنظيم، والتطوير، والتقنية، والفكر التربوي، والتاريخ، والثقافة الإسلامية، كما تم تحديد عدد من الموضوعات الرئيسية التي يمكن الرجوع إليها في البحوث والدراسات، مثل دور الأوقاف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأساليب التمويل الإسلامي، وتطبيقات التكنولوجيا في خدمات الأوقاف، والتعليم الديني وتدريب الكوادر الوزارية، وتم تقديم عدة توصيات واقتراحات للاستفادة من هذه البحوث والدراسات في تطوير العمل المؤسسي وتحسين الأداء الإداري والخدمي، وتشجيع المزيد من الأبحاث والدراسات في مختلف مجالات عمل الوزارة.

ثالثاً: التوصيات المستقبلية

بناء على نتائج ملخص جمع وترتيب البحوث والدراسات التي تم تطبيقها في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية من العام 2005م حتى بداية العام 2023م، نوصي باتخاذ الإجراءات التالية:

1. تحفيز الجهود البحثية في مجالات عمل الأوقاف والشؤون الدينية عن طريق التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية وتقديم الدعم والمشورة العلمية والخدمات المعرفية للباحثين.
2. تنظيم لقاءات معرفية للباحثين لتعزيز مهاراتهم في إجراء الأبحاث والدراسات وتحليل البيانات.
3. العمل على تعزيز التعاون بين الوزارة والمؤسسات الأكاديمية والبحثية المختلفة لتحفيز الأبحاث التعاونية والاستفادة من خبرات الباحثين في هذه المؤسسات.

4. توجيه الاهتمام بتنفيذ الدراسات والأبحاث الحديثة التي تساهم في تطوير مجالات عمل الأوقاف والشؤون الدينية.
5. إعادة النظر في الأبحاث والدراسات القديمة وتحديثها وإعادة نشرها لتعزيز الوعي بالتحديات الراهنة والتغيرات في المجتمع.
6. العمل على نشر نتائج الأبحاث والدراسات بشكل فعال واسع النطاق لتعميم الفوائد والاستفادة منها على المستوى المجتمعي والحكومي.
7. التشبيك والتنسيق مع الجامعات والمراكز البحثية للشراكة والتعاون في إعداد دراسات مُركزة تتعلق بالقضايا الدينية، والوقفية، والمؤسسية.
8. دراسة القضايا والمشاكل الناتجة عن مجالات عمل الوزارة واقتراح عناوين دراسات على الجامعات والباحثين والمراكز البحثية للاستفادة من نتائج هذه الدراسات.

رابعاً: ملحق ملخص الدراسات والبحوث

1. تم إعداد ملحق لملخص الدراسات والبحوث يتضمن خطة منهجية لمناقشة وتنفيذ التوصيات ذات الجدوى، وليست مجرد التوصيات السردية فقط لاستكمال جزء من أجزاء البحث العلمي، ليتم تصنيفها لاحقاً وتحديدها ضمن أولويات وأهداف التطبيق المتعلقة بمجالات عمل الوزارة الرئيسية وفق المنهجية التالية:
   - تنفيذ توصيات الدراسات والبحوث الخاصة بمجال الشأن الديني في الربع الأول من العام 2024م.
   - تنفيذ توصيات الدراسات والبحوث الخاصة بمجال الشأن الوقفي في الربع الثاني من العام 2024م.
   - تنفيذ توصيات الدراسات والبحوث الخاصة بمجال الشأن المؤسسي في الربع الثالث من العام 2024م.
2. تنفيذ توصيات الدراسات والبحوث التي تم تطبيقها في جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية ومن ضمنها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في الربع الأخير من العام 2024م.
3. تتضمن خطة التنفيذ العناصر المنهجية التالية: المجال، عنوان الدراسة، التوصيات، جهة التنفيذ، الجهة المساندة، فترة التنفيذ.
4. إعداد وتصميم خطة المتابعة قبل بداية تنفيذ التوصيات بحيث يتم استخدامها في متابعة التنفيذ خلال العام المستهدف.

انتهى

الملاحق

دولة فلسطين
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الوكيل

التاريخ: 2022/6/29م
الموافق: 29 ذو القعدة 1443هـ
الرقم: 54/1039
المرفقات:

السيد/ رئيس جامعة الإسراء حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الموضوع: الدراسات والبحوث العلمية المطبقة على وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

بدايةً نتقدم إليكم بخالص التحيات، ونسأل الله تعالى لكم التوفيق والسداد، بخصوص الموضوع أعلاه، نسعى في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لإعداد ملخص إحصائي حول الدراسات والبحوث العلمية المتوفرة، والوقوف على كمها ونوعيتها؛ من أجل الوقوف على جوانب الضعف والقوة فيما يخص الوزارة، بهدف التطوير للأفضل؛ وفي إطار التعاون المتبادل والمشترك بين المؤسسات الأكاديمية.

نأمل من سيادتكم ما يلي:

1. تزويدنا بنسخ الكترونية للدراسات، والبحوث التي طبقت على وزارة الأوقاف والشؤون الدينية سابقاً.
2. توجيه الباحثين مستقبلاً إلى المتابعة مع وحدة التخطيط، بعد حصولهم على الموافقة لإجراء الدراسة.
3. منح الصلاحيات لوحدة التخطيط، وتطوير الأداء المؤسسي في الوزارة، بتحكيم الاستبانات التي لها علاقة بوزارة الأوقاف، وتزويدكم بالتغذية الراجعة عنها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أخوكم
د. عبد الهادي سعيد الآغا
وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

صورة لـ:
- الملف.
- التخطيط وتطوير الأداء المؤسسي.

غزة - فلسطين | 2623117-2623114 | Email.Gaza.wakf@gmail.com - 00970594611172

السيد/ رئيس جامعة الأمة حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الموضوع: الدراسات والبحوث العلمية المطبقة على وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

بدايةً نتقدم إليكم بخالص التحيات، ونسأل الله تعالى لكم التوفيق والسداد، بخصوص الموضوع أعلاه، نسعى في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لإعداد ملخص إحصائي حول الدراسات والبحوث العلمية المتوفرة، والوقوف على كمها ونوعيتها؛ من أجل الوقوف على جوانب الضعف والقوة فيما يخص الوزارة، بهدف التطوير للأفضل؛ وفي إطار التعاون المتبادل والمشترك بين المؤسسات الأكاديمية.

نأمل من سيادتكم ما يلي:

1. تزويدنا بنسخ الكترونية للدراسات، والبحوث التي طبقت على وزارة الأوقاف والشؤون الدينية سابقاً.
2. توجيه الباحثين مستقبلاً إلى المتابعة مع وحدة التخطيط، بعد حصولهم على الموافقة لإجراء الدراسة.
3. منح الصلاحيات لوحدة التخطيط، وتطوير الأداء المؤسسي في الوزارة، بتحكيم الاستبانات التي لها علاقة بوزارة الأوقاف، وتزويدكم بالتغذية الراجعة عنها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أخوكم
د. عبد الهادي سعيد الآغا
وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

صورة لـ:
- الملف.
- التخطيط وتطوير الأداء المؤسسي.

غزة - فلسطين | 2623117-2623114 | Email.Gaza.wakf@gmail.com - 00970594611172

السيد/ رئيس كلية فلسطين التقنية- دير البلح حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الموضوع: الدراسات والبحوث العلمية المطبقة على وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

بدايةً نتقدم إليكم بخالص التحيات، ونسأل الله تعالى لكم التوفيق والسداد، بخصوص الموضوع أعلاه، نسعى في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لإعداد ملخص إحصائي حول الدراسات والبحوث العلمية المتوفرة، والوقوف على كمها ونوعيتها؛ من أجل الوقوف على جوانب الضعف والقوة فيما يخص الوزارة، بهدف التطوير للأفضل؛ وفي إطار التعاون المتبادل والمشترك بين المؤسسات الأكاديمية.

نأمل من سيادتكم ما يلي:

1. تزويدنا بنسخ الكترونية للدراسات، والبحوث التي طبقت على وزارة الأوقاف والشؤون الدينية سابقاً.
2. توجيه الباحثين مستقبلاً إلى المتابعة مع وحدة التخطيط، بعد حصولهم على الموافقة لإجراء الدراسة.
3. منح الصلاحيات لوحدة التخطيط، وتطوير الأداء المؤسسي في الوزارة، بتحكيم الاستبانات التي لها علاقة بوزارة الأوقاف، وتزويدكم بالتغذية الراجعة عنها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أخوكم
د. عبد الهادي سعيد الآغا
وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

صورة لـ:
- الملف.
- التخطيط وتطوير الأداء المؤسسي.

غزة - فلسطين | 2623117-2623114 | Email.Gaza.wakf@gmail.com - 00970594611172

السيد/ رئيس الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الموضوع: الدراسات والبحوث العلمية المطبقة على وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

بدايةً نتقدم إليكم بخالص التحيات، ونسأل الله تعالى لكم التوفيق والسداد، بخصوص الموضوع أعلاه، نسعى في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لإعداد ملخص إحصائي حول الدراسات والبحوث العلمية المتوفرة، والوقوف على كمها ونوعيتها؛ من أجل الوقوف على جوانب الضعف والقوة فيما يخص الوزارة، بهدف التطوير للأفضل؛ وفي إطار التعاون المتبادل والمشترك بين المؤسسات الأكاديمية.

نأمل من سيادتكم ما يلي:

1. تزويدنا بنسخ الكترونية للدراسات، والبحوث التي طبقت على وزارة الأوقاف والشؤون الدينية سابقاً.
2. توجيه الباحثين مستقبلاً إلى المتابعة مع وحدة التخطيط، بعد حصولهم على الموافقة لإجراء الدراسة.
3. منح الصلاحيات لوحدة التخطيط، وتطوير الأداء المؤسسي في الوزارة، بتحكيم الاستبانات التي لها علاقة بوزارة الأوقاف، وتزويدكم بالتغذية الراجعة عنها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أخوكم
د. عبد الهادي سعيد الآغا
وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

صورة لـ:
- الملف.
- التخطيط وتطوير الأداء المؤسسي.

غزة - فلسطين | 2623117-2623114 | Email.Gaza.wakf@gmail.com - 00970594611172

دولة فلسطين
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الوكيل

التاريخ: 2022/6/29م
الموافق: 29 ذو القعدة 1443هـ
الرقم: 54/1039
المرفقات:

السيد: رئيس جامعة الأزهر بغزة حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الموضوع: الدراسات والبحوث العلمية المطبقة على وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

بداية نتقدم إليكم بخالص التحيات، ونسأل الله تعالى لكم التوفيق والسداد، بخصوص الموضوع أعلاه، نسعى في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لإعداد ملخص إحصائي حول الدراسات والبحوث العلمية المتوفرة، والوقوف على كمها ونوعيتها؛ من أجل الوقوف على جوانب الضعف والقوة فيما يخص الوزارة، بهدف التطوير للأفضل؛ وفي إطار التعاون المتبادل والمشترك بين المؤسسات الأكاديمية.

نأمل من سيادتكم ما يلي:

1. تزويدنا بنسخ الكترونية للدراسات، والبحوث التي طبقت على وزارة الأوقاف والشؤون الدينية سابقاً.
2. توجيه الباحثين مستقبلاً إلى المتابعة مع وحدة التخطيط، بعد حصولهم على الموافقة لإجراء الدراسة.
3. منح الصلاحيات لوحدة التخطيط، وتطوير الأداء المؤسسي في الوزارة، بتحكيم الاستبانات التي لها علاقة بوزارة الأوقاف، وتزويدكم بالتغذية الراجعة عنها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أخوكم
د. عبد الهادي سعيد الأغا
وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

صورة لـ:
- الملف.
- التخطيط وتطوير الأداء المؤسسي.

للاستفسار والتواصل / أ. محمود عودة سعد (مدير دائرة السياسات والتخطيط) جوال رقم: (0592149410).

غزة - فلسطين 2623117-2623114
Email.Gaza.wakf@gmail.com - 00970594611172

دولة فلسطين
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الوكيل

التاريخ: 2022/6/29م
الموافق: 29 ذو القعدة 1443هـ
الرقم: 54/1039
المرفقات:

السيد/ رئيس جامعة غزة حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الموضوع: الدراسات والبحوث العلمية المطبقة على وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

بدايـة نتقـدم إلـيكم بخـالص التحيـات، ونسـأل الله تعـالى لكـم التوفيـق والسـداد، بخصوص الموضوع أعلاه، نسعى في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لإعداد ملخص إحصائي حول الدراسات والبحوث العلمية المتوفرة، والوقوف على كمها ونوعيتها؛ من أجل الوقوف على جوانب الضعف والقوة فيما يخص الوزارة، بهدف التطوير للأفضل؛ وفي إطار التعاون المتبادل والمشترك بين المؤسسات الأكاديمية.

نأمل من سيادتكم ما يلي:

1. تزويدنا بنسخ الكترونية للدراسات، والبحوث التي طبقت على وزارة الأوقاف والشؤون الدينية سابقاً.
2. توجيه الباحثين مستقبلاً إلى المتابعة مع وحدة التخطيط، بعد حصولهم على الموافقة لإجراء الدراسة.
3. منح الصلاحيات لوحدة التخطيط، وتطوير الأداء المؤسسي في الوزارة، بتحكيم الاستبانات التي لها علاقة بوزارة الأوقاف، وتزويدكم بالتغذية الراجعة عنها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أخوكم
د. عبد الهادي سعيد الأغا
وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

صورة لـ:
-الملف.
-التخطيط وتطوير الأداء المؤسسي.

غزة - فلسطين 2623117-2623114 Email.Gaza.wakf@gmail.com - 00970594611172

دولة فلسطين
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الوكيل

التاريخ: 2022/6/29م
الموافق: 29 ذو القعدة 1443هـ
الرقم: 54/1039
المرفقات:

السيد/ رئيس جامعة فلسطين التقنية خضوري حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الموضوع: الدراسات والبحوث العلمية المطبقة على وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

بدايـة نتقـدم إلـيكم بخـالص التحيـات، ونسـأل الله تعـالى لكـم التوفيـق والسـداد، بخصوص الموضوع أعلاه، نسعى في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لإعداد ملخص إحصائي حول الدراسات والبحوث العلمية المتوفرة، والوقوف على كمها ونوعيتها؛ من أجل الوقوف على جوانب الضعف والقوة فيما يخص الوزارة، بهدف التطوير للأفضل؛ وفي إطار التعاون المتبادل والمشترك بين المؤسسات الأكاديمية.

نأمل من سيادتكم ما يلي:

1. تزويدنا بنسخ الكترونية للدراسات، والبحوث التي طبقت على وزارة الأوقاف والشؤون الدينية سابقاً.
2. توجيه الباحثين مستقبلاً إلى المتابعة مع وحدة التخطيط، بعد حصولهم على الموافقة لإجراء الدراسة.
3. منح الصلاحيات لوحدة التخطيط، وتطوير الأداء المؤسسي في الوزارة، بتحكيم الاستبانات التي لها علاقة بوزارة الأوقاف، وتزويدكم بالتغذية الراجعة عنها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أخوكم
د. عبد الهادي سعيد الأغا
وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

صورة لـ:
-الملف.
-التخطيط وتطوير الأداء المؤسسي.

غزة - فلسطين 2623117-2623114 Email.Gaza.wakf@gmail.com - 00970594611172

دولة فلسطين
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الوكيل

التاريخ: 2022/6/29م
الموافق: 29 ذو القعدة 1443هـ
الرقم: 54/1039
المرفقات:

السيد/ رئيس جامعة بوليتكنك فلسطين حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الموضوع: الدراسات والبحوث العلمية المطبقة على وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

بدايـة نتقـدم إلـيكم بخـالص التحيـات، ونسـأل الله تعـالى لكـم التوفيـق والسـداد، بخصوص الموضوع أعلاه، نسعى في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لإعداد ملخص إحصائي حول الدراسات والبحوث العلمية المتوفرة، والوقوف على كمها ونوعيتها؛ من أجل الوقوف على جوانب الضعف والقوة فيما يخص الوزارة، بهدف التطوير للأفضل؛ وفي إطار التعاون المتبادل والمشترك بين المؤسسات الأكاديمية.

نأمل من سيادتكم ما يلي:

1. تزويدنا بنسخ الكترونية للدراسات، والبحوث التي طبقت على وزارة الأوقاف والشؤون الدينية سابقاً.
2. توجيه الباحثين مستقبلاً إلى المتابعة مع وحدة التخطيط، بعد حصولهم على الموافقة لإجراء الدراسة.
3. منح الصلاحيات لوحدة التخطيط، وتطوير الأداء المؤسسي في الوزارة، بتحكيم الاستبانات التي لها علاقة بوزارة الأوقاف، وتزويدكم بالتغذية الراجعة عنها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أخوكم
د. عبد الهادي سعيد الأغا
وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

صورة لـ:
-الملف.
-التخطيط وتطوير الأداء المؤسسي.

غزة - فلسطين 2623117-2623114 Email.Gaza.wakf@gmail.com - 00970594611172

دولة فلسطين
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مكتب الوكيل

التاريخ: 2022/6/29م
الموافق: 29 ذو القعدة 1443هـ
الرقم: 54/1039
المرفقات:

السيد/ رئيس جامعة الأقصى حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الموضوع: الدراسات والبحوث العلمية المطبقة على وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

بدايـة نتقـدم إلـيكم بخـالص التحيـات، ونسـأل الله تعـالى لكـم التوفيـق والسـداد، بخصوص الموضوع أعلاه، نسعى في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لإعداد ملخص إحصائي حول الدراسات والبحوث العلمية المتوفرة، والوقوف على كمها ونوعيتها؛ من أجل الوقوف على جوانب الضعف والقوة فيما يخص الوزارة، بهدف التطوير للأفضل؛ وفي إطار التعاون المتبادل والمشترك بين المؤسسات الأكاديمية.

نأمل من سيادتكم ما يلي:

1. تزويدنا بنسخ الكترونية للدراسات، والبحوث التي طبقت على وزارة الأوقاف والشؤون الدينية سابقاً.
2. توجيه الباحثين مستقبلاً إلى المتابعة مع وحدة التخطيط، بعد حصولهم على الموافقة لإجراء الدراسة.
3. منح الصلاحيات لوحدة التخطيط، وتطوير الأداء المؤسسي في الوزارة، بتحكيم الاستبانات التي لها علاقة بوزارة الأوقاف، وتزويدكم بالتغذية الراجعة عنها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أخوكم
د. عبد الهادي سعيد الأغا
وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

صورة لـ:
-الملف.
-التخطيط وتطوير الأداء المؤسسي.

غزة - فلسطين 2623117-2623114 Email.Gaza.wakf@gmail.com - 00970594611172

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- غزة

الموقع الإلكتروني|www.palwakf.ps

تليفون: 08- 2801820

فاكس: 08- 2801830